وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم :العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

المؤسسات الناشئة كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:العلوم السياسية

التخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالبة :

- بن عاشور إيمان

تحت إشراف الأستاذ:

- عباسي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	بوغازي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ(ة)	عباسي عبد القادر	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	فراحي محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت يوم:2023/06/14

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

تنسب إلى العلامة الكبير العماد الإصفهاني المقولة الآتية:

«...إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ،ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من العبر ، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر ....»[1]

وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿... نرفع درجات من نشاء و فوق كل ذي علم عليم... ﴾[2]

1-عطاء الله بوحميدة :التسريح لسبب اقتصادي مفهومه،اجراءاته وآثاره،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2009،ص 5.

2-الآية 76 من سورة يوسف.

إهـــــــــــــــداء

لـمن وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها، ووقَّـرها في كتابه العزيز..... (**أمي قــرة عيني**)

إلى خالد الذكر، الذي وفاته المنيَّة منذ ثلاث سنين ،طيب الله ثراه، وكان خير مثال لرب الأسرة، فلم يبخل عليَّ طيلة حياته والـذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..... (**أبي الـوحـيـد**)

إلى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة ، و رفيق الكفاح في مسيرة الحياة..... (**زوجي الحبيب**)

إلى الطفولة التي ملأت عالمي، وأبهجت جوارحي، إلى عيون أولادي :

إسلام مراد اليقين ، عبدالله جاب الله ، منيساهند ، جنة الرحمان ، ندى الريحان

إلى الأصدقاء الأوفياء، الذين ما انفكوا يومًا عن تقديم العون والمساعدة والدعم لي في أحلك الظروف وبالأخــص **ج.حيـاة ، ح . سخرية ، د. صبرينة ،**

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا ،إلى الأقارب قلبًا دومًا ووفاءً،

ولا ينبغي أن أنس رفقائي وزملائي في الحياة العملية وكل من له صلة

بـ **بلدية فـوغـالــة** ولاية بسكرة ، الذين أُجلُّهم وأحترمهم

إلى كل من علمني حرفا ، أهدي هذه الدراسة العلمية بخالص التقدير والاحترام

أهدي لكل هؤلاء هذا العمل المتواضع

راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

شكـــر و امتنان

الشكر والحمد لله تعالى ،فهو المنعم وصاحب الملك والفضل و هو على كل شيء قـديـر أن حقق لي ما أصبو له في استكمال درجة الماستر في تخصص الإدارة المحلية إذ سخر لي من سهل إلتحاقي بجامعة عبد الحميد بن باديس صلامنذر- مستغانم

الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية فلهم مني جـزيــل الشكـر و العــرفـــان ،

ثم أجزي الشكر فائقه والثناء أجله إلى كل أساتذتي خلال فترة الطور الثاني

كما أعرب عن امتناني الشديد للرجل البارز في حياتي ، لوقوفه إلي جانبي وتشجيعه لي كي أحقق طموحي العلمي **زوجي الغالي بوطغان موراد**

والشكر الموفـور لأختي آخـر العنقود على مساعدتها لي في تربية فلذات كبدي

و كان لها الفضل في مسيرتي**بن عاشور فاطنة *كـنــزة***

و أتقدم بعظيم الشكر والتقـدير أولا على حسـن تعاونه ورعايته المنبثقة من فيض إنسانيته وأخيرا على إمداداته العلمية التى كان لها أكبر الأثـر في الدراسة

للأستاذ **عباسي عبد القادر**

وأود أن أتوجه بخالص شكري للأساتذة الكرام **بوغازي عبد القادر**

و **فراحي محمد** على تفضلهما بمناقشة هذه الدراسة

سأكون مقصرة إن لم أذكر الزميل **ح.نـورالـديـن** الذي ساعدني في الحصول على مصادر الدراسة و مراجعها،وعلى ما أظهره من الصبر الجميل في طباعة العمل وتدقيقه وحسن إخراجه ...شكرا.

مقدمة

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى التوجه نحو اعتماد المؤسسات الناشئة كآلية حديثة في مسارها التنموي كبديل للمحروقات وتنويع مصادر الدخل بغرض مواكبة التطورات العالمية الحاصلة والتي تعتبر العولمة مصدرها والقائمة على الاقتصاد الحر المبني على مبدأ التكنولوجية العالية وتحقيق الربح السريع، حيث جسدت الجزائر هذا المسعى من خلال سعيها إلى محاولة القيام بجملة من الإصلاحات الهيكلية وسن تشريعات وقوانين جديدة بالإضافة إلى التوجه نحو اعتماد حاضنات الأعمال كأحد الآليات الداعمة والمرافقة لضمان نجاح واستمرار هذه المؤسسات بغية تحقيق التطور والإزدهار و الدفع بعجلة التنمية المحلية.

وتعد المؤسسات الناشئة من المحركات الرئيسية للنمو والتقدم والتخطيط المستقبلي وأهم دعائم ضمان التنمية المحلية وتطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالإضافة إلى التنويع الاقتصادي للبلد. وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد، بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمركبات الضخمة والأقطاب الصناعية. لذلك تعد المؤسسات الناشئة من أهم أسباب التطور في جميع المجالات التي يجب على الدولة الاهتمام بها وإعطائها أهمية أكبر وتسهيل إجراءات إنشائها لأنها أصبحت أساس كل تطور سواءا على المستوى المحلي أو الوطني.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بارزة تتعلق بإدراك الدولة لأهمية المؤسسات الناشئة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المحلية وضرورة إعطاءه دفعة قوية ومتكاملة من خلال خلق مؤسسات شابة حديثة تساهم في تنويع مصادر الدخل وتوفر مناصب شغل

عديدة من جهة ، وإبراز فعالية المؤسسات الناشئة و اقحامها في عمليات التنمية المحلية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

الأهداف من الدراسة على ضوء أهمية هذا الموضوع هي استعراض بعض الإسهامات الفكرية من طرف العديد من الباحثين والمتخصصين في هذا الميدان بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير المؤسسات الناشئة في المساهمة في تطوير كافة المجالات والدفع بعجلة التنمية المحلية وتسريع عملياتها من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، وإبراز أهم الخصائص التى تجعل منها قطاعا قائما بذاته،

كذلك الوقوف عند واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وطرق تمويلها و تحديد سبل تطوير الآليات التمويلية للمؤسسات الناشئة في الجزائر وبالتالي إعطاء مكانة مرموقة للإدارة المحلية و القدرة على مواكبة كل التطورات العالمية ومسايرتها .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة مبررات ودوافع دعتنا لاختيار هذا الموضوع والبحث فيه دون غيره من المواضيع، أهمها:

1. ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا وكذلك ميولنا لدراسة هذا الموضوع.

2. الرغبة الملحة للدولة الجزائرية في ترقية المؤسسات الناشئة و المقاولاتية لتحقيق التنويع الاقتصادي والحد من التبعية.

3.العلاقة الوطيدة بين الإدارة المحلية والمؤسسات الناشئة والتغذية العكسية المنبثقة عنهما.

الدراسات السابقة

1. دراسة بختي علي وآخرون ،2020،المؤسسات الناشئة توجه جديد للنهوض بالتنمية المحلية : المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، تهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور الفعال للمؤسسات الناشئة باعتبارها من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصاد في العالم لذا أصبحت على الجزائر ضرورة حتمية الاهتمام بها لما لها من مساهمة كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني ،وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أصبح التوجه للمؤسسات الناشئة ضرورة حتمية لا مفر منها نظرا لنتائج التي تحققها، التوجه الجديد للدولة هو اعتماد المؤسسات الناشئة من ضمن أولوياتها للنهوض بالاقتصاد، مساهمة المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية وترقية الاقتصاد، تلعب أجهزة الدعم والمرافقة دور مهم في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة وقد صاغت الاقتراحات الآتية:

العمل على تثمين الابتكارات ونتائج البحث العلمي، إعطاء اهتمام أكبر للمؤسسات الناشئة وخاصة المتعلقة بالمجال التكنولوجي وإعطاء تحفيزات للشباب الناشط في هذا المجال، ضرورة تجسيد مشاريع حقيقية على أرض الواقع وذلك من خلال الاستفادة من الندوات والملتقيات الوطنية.

2. دراسة حسين يوسف وآخرون،2020، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة وإبراز خصائصها التي تميزها عن باقي المؤسسات التقليدية وكذا التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية لستة (06) مؤسسات ناشئة بولاية تلمسان حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
* أن أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الناشئة عن غيرها في الابتكار والنمو السريع واحتمال الفشل خاصة في المراحل الأولى من النشأة وتم تقديم مجموعة من الاقتراحات كالآتي: السهر على وضع منظومة مندمجة للمؤسسات الناشئة تتشكل من كافة الفاعلين

بمختلف فئاتهم، الاهتمام بترقية حاضنات الأعمال لدعم ومرافقة هذه المؤسسات ، تحديد أطر قانونية وتنظيمية للمؤسسات الناشئة.

3. دراسة د. عبد المطلب بيصار وآخرون ،2018، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز واقع التنمية المحلية في الجزائر وهذا من خلال التطرق إلى الأساسيات المتعلقة بالتنمية المحلية ثم إلى نماذج وأساسيات حول التنمية، ليتم عرض واقع التنمية المحلية في ظل التجارب الدولية والخبرات الميدانية، وتوصل الباحثون إلى النتائج التالية: التنمية المحلية تعتمد على مبدأ استثارة جهود الأفراد للكشف عن المشاكل التي تعاني منها مناطقهم وإيجاد الحلول الملائمة لهم في ظل دعم الهيئات العليا بغية تحقيق تنمية وطنية شاملة إذ تعتبر التنمية المحلية أحد الأدوات المستخدمة في تحقيق التنمية الشاملة وتم وضع جملة من الاقتراحات تتمثل في: ضرورة تمويل التنمية المحلية ودورها في تحسين الإطار المعيشي للمواطنين على المستوى المحلي من خلال إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الميدانية.

4. دراسة بن الحاج جلول ياسين ،2019، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية–حالة الجزائر– تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مضمون الإيرادات المحلية خاصة غير الجبائية و الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي في الجزائر وتوصل الباحث إلى النتائج التالية: رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أن الواقع فرض العكس وبقيت السلطة في يد الدولة فيما يخص وضع الخطط التنموية ويبقى دور السلطات المحلية هو تقديم الاقتراحات والمرافقة.

5. دراسة أ. سليماني محمد و آخرون،2019، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإدارة المحلية باعتبارها حلقة ربط بين المواطن والإدارة المركزية بغرض تحقيق التنمية المستدامة والذي يربط التنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وهو ما يجعل من مصطلح التنمية المستدامة

حديث النشأة، والتي تساهم في منح وتوسيع فرص مشاركة المواطن في وضع خطط التنمية والكشف عن المتطلبات واحتياجات المجتمع وممارسة الحكم بالإضافة إلى إدارة الموارد. وتوصل الباحثين إلى صياغة النتائج التالية: تعد الإدارة المحلية بجميع أجهزتها المختلفة ومستوياتها المتعددة والواسعة الصلاحيات عامل مهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة نتيجة للوظائف التي تقوم بها في مختلف الجوانب: من توفير احتياجات السكان المباشرة والتخطيط المستقبلي للتنمية وغيرها.

6. دراسة بوبريت ثنينة ، بعنوان "دور المقاولاتية في التنويع الاقتصادي الجزائري"، مذكرة ماستر، دراسة تهدف إلى التعرف على مسار التنوع الاقتصادي الجزائري ومسار المقاولاتية في الجزائر، وإبراز الدور الفعال للمقاولاتية كأسلوب ايجابي للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه للتخفيف من الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة الآليات التي وفرتها الدولة الجزائرية في مجال المقاولاتية لتحديث المنتجات ورفع من مستوى الاقتصاد الوطني.

صعوبات الدراسة :

واجهتنا أثناء البحث صعوبات من أهمها صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسة الناشئة وذلك للنقص الفادح في المراجع وخاصة الكتب التى ترتبط بالموضوع .

إشكالية الدراسة: يمكن صياغة الإنشغال العام على النحو التالي

كيف تساهم المؤسسات الناشئة للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر؟

إن الإجابة عن الإشكالية العامة السابقة الذكر تقودنا لطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ألا وهـي

أ- ما المقصود بالمؤسسات الناشئة وما هي أهميتها ؟

ب- ما هي آليات دعم المؤسسات الناشئة وكيف يتم تمويلها ؟

ج- ما هو دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية وما هي أهم مؤشراتها ؟

د- ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

في سبيل الإجابة عن الإشكالية التى سبق طرحها، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات نعتبرها إجابات أولية غير يقينية، وهي كما يلي:

1. توجد للمؤسسات الناشئة خصائص تختلف عن غيرها من المؤسسات حيث تتميز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات التقليدية بامتلاكها لامكانيات نمو عالية في ظرف قصير.

2. تعتبر المؤسسات الناشئة نوعا جديدا من المؤسسات في الجزائر.

3. إن ما يساهم في تفعيل المؤسسات الناشئة في الجزائر هي حاضنات الأعمال.

4. ساهمت اجراءات تفعيل المؤسسات المقاولاتية والناشئة في زيادة الانتاج المحلي.

إطــار الـدراسـة :

موضوع المؤسسات الناشئة له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى المفهوم العام للمؤسسات الناشئة، ومعرفة خصائص وأهمية هذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية المحلية فكانت المعالجة شاملة وعامة لقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المنهج:

بهدف القيام بتحليل علمي ومنهجي لإشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة الدراسة، لأنه يعتبر المنهج المناسب للتعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليل العلاقة بين متغيراتها،حيث قمنا بجمع المعلومات وتحليلها.

محتوى الدراسـة:

ومن هذا المنطلق **احتوت الدراسة فصلين** ، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنمية المحلية حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول أساسيات حول التنمية المحلية انطلاقا من تطور مفهومها و وقوفا على أهم العناصر المتعلقة بها ، وفي المبحث الثاني نظريات التنمية المحلية ، ويندرج ضمن هذا العنصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية .

أما الفصل الثاني تناولنا فيه تأثير المؤسسات الناشئة على التنمية المحلية ،حيث تضمن المبحث الأول التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة فعرضنا مجموعة من المفاهيم و التعاريف مرورا بمصادر التمويل والنظر في العوامل المؤثرة على المؤسسات الناشئة ، وفي المبحث الثاني ناقشنا واقع المؤسسات الناشئة وآليات دعمها في الجزائر بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات التى تواجهها.

وفي الأخير أنهينا هذه الدراسة بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها .

الفصل الأول
الإطار النظري للتنمية المحلية

تمهيد

عرف مفهوم التنمية تطورات عديدة ومختلفة ، تضمنت إسهامات العديد من المفكرين والباحثين سواء أتباع الأيديولوجية الاشتراكية أو الرأسمالية ،فظل مفهوم التنمية عموما إلى غاية الحرب العالمية الثانية يطرح أساسا على المستوى الوطني والدولي ، ومع تنامي الوعي والتقدم وجد الخطاب التنموي عدة مفاهيم جديدة برزت كنتيجة حتمية لضعف الدول على تحمل أعباء كامل الاحتياجات المجتمعية بسيطرة مركزية ، ناهيك عن تفاقم المشاكل المتعلقة بتنمية المجتمع المحلي خصوصا بعد استقلال الكثير من الدول ،لا سيما ما تعلق بالمشاكل التى تعاني منها الأقاليم الريفية وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والخدمات الزراعية التى تحتاج إلى أساليب تدعيميه ،كما شمل هذا الاهتمام كذلك المناطق الحضرية التى تعاني من تدني في توفير الخدمات نتيجة النمو السكاني المتزايد وظهور مشاكل بيئية جراء النمو الصناعي على حساب البيئة ،ما أدى إلى ظهور التنمية المحلية

المبحث الأول : أساسيات حول التنمية المحلية

مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أضحت تواجه الدولة الحديثة صار من الضروري إشراك جميع الفاعلين المحليين في مختلف السياسات التنموية، ومن هذه النقطة تطور مفهوم التنمية المحلية كأسلوب فعال من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد المحليين والعمل على خلق نوع من التناغم والتضامن بينهم.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الباحثون لوضع إطار مرجعي لمفهوم التنمية إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي بقيت مطروحة خصوصا دور الدولة أو الحكومات في عملية التنمية.

المطلب الأول : التطور التاريخي ومفهوم التنمية المحلية

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية التنمية المحلية خاصة بعدما أن نالت اهتماما متزايدا من الهيئات العالمية والإقليمية التي بدأت بدراسة سيرتها، حيث أن تحقيق التنمية المحلية أخذ ميزة تنافسية شاملة تتطلب تضافر الجهود لتحسين الظروف بأنواعها والإسهام في تحقيق التقدم الوطني، سنتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للتنمية المحلية ومفهومها، وكذلك أهدافها ومبادئها وأخيرا الركائز التي تعتمد عليها وأهم مجالاتها.

أولا: التطور التاريخي للتنمية المحلية

برز الاهتمام بالتخلف كظاهرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في محاولة لتحليل أسبابه العميقة بهدف تحديد العقبات الأساسية أمام تحرير الأمم من آثار هذه الظاهرة وذلك بتطبيق إستراتجيات وسياسات تنموية فعالة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت مختلف الشعوب والحكومات انقسام العالم إلى بلدان متقدمة وغنية تضم أقل من خمس

سكان العالم وتستحوذ على ثلثي الدخل العالمي وبلدان متخلفة فقيرة تضم ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي.[1]

وقبل كل هذا، يعود أول اهتمام بموضوع التنمية للاقتصادي الشهير **آدم سميث** في كتابه " **بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم** " حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصاديين وقدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثل أساسا في إحداث تغييرات هيكلية وسياسية واقتصادية تقوم على أساس تشجيع النشاط الاقتصادي.

غير أن فكرة التنمية عادت سنة 1994 أين تم الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي، حيث أكدت لجنة سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا على ضرورة تنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى أوصى **مؤتمر كامبردج عام 1948** بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل.

كما أوصى **مؤتمر أشردج " Ashridge"** الذي عقد سنة 1954 لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي والمساهمة في تحديد مدلوله ، وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية المحلية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الإهتمام بالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم الصحة والإسكان حيث أنه ووفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينيات، كان أكثر من 80%

[1]– عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير ، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص :47.

من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة خاصة في المجالات المذكورة مقارنة بالمدن.

وكنتيجة لهذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، إنشاء صناعات ريفية، توفر فرص عمل جديدة، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان.

ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية الذي يركز على الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية، حضرية أو صحراوية) من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.[1]

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية سنتعرض لتعريف التنمية بصفة عامة أولا، ثم نعرف التنمية المحلية، ونستخلص أهم خصائصها،

1- تعريف التنمية:

وفيما يلي سنتطرق إلى بعض تعاريف التنمية:

حيث عرفها عبد المنعم شوقي بأنها« العملية التي تبذل بقصد، وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية

[1]- المرجع نفسه ، ص: 48.

أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن يكتسب كل منها قدر أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات».[1]

من هذا التعريف نجذ أن« التنمية عملية مقصودة وواعية ومنظمة، الهدف منها إحداث تحسين وتطور في الميادين عن طريق تنسيق الجهود بين الحكومة ومواطنيها. وقد عرفت الأمم المتحدة عملية التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاجتماعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد».[2]

وقد أشار HOBHOUSE إلى « أن التنمية مفهوم شامل ومعقد حيث يشمل على الزيادة في الإنتاج، بحيث ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع، ووفرت الخدمات لكل مواطن ».[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية عملية مستمرة تستهدف التحسين والتغير في أوضاع المجتمع نحو الأفضل، وذلك عن طريق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية والشعبية للارتقاء والتقدم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

2- تعريف التنمية المحلية

عرف مفهوم التنمية المحلية إهتماما بالغا من قبل الباحثين في الشؤون المحلية، نظرا للتغيرات التي ميزت المجتمعات المعاصرة، وضرورة التوجه نحو الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية، ومن هنا سنتطرق إلى تعريف التنمية المحلية،

[1]- نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والسياسية، العدد 8 ، الجزائر، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2012، ص:24.

[2]- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي،، الأردن، دار النشر للتوزيع، 2007، ص ص: 22 – 23.

[3]- محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية في للمفاهيم والقضايا، الأردن، دار مكتبة إسراء للطبع والنشر والتوزيع، 2009، ص: 33.

حيث تعرف على أنها : « رفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية وذلك عن طريق إشراكهم في عملية التنمية وتحسين الصناعات المحلية[1]»

وتعرف أيضا بأنها : « عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي للارتقاء بمستوى المجتمعات والوحدات المحلية اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من المستويات الإدارية المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة. « وتعرف التنمية المحلية : تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف سكانها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة السلطة السياسية والموارد الاقتصادية».[2]

كما تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية تضمن لنا استجابة فعالة لهذه الحركة. من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن **التنمية المحلية:«عملية مقصودة ومنظمة بفعل التعاون والتنسيق المستمر بين الحكومة والمجتمعات المحلية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة لكل أقاليم الدولة والرفع أو الارتقاء بمستوى معيشة المجتمعات المحلية في جميع المجالات والميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية».**

وتتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص وهي:

- تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة إذ تشمل كافة مكونات المجتمع ولا تلغ أي وجود لعنصر من عناصره التابعة له[3]

[1]– رشيد أحمد عبد اللطيف، أساسيات التخطيط للتنمية، مصر، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع ،2006 ص: 19.

[2]– عبد الرزاق محمد الديملي، الإعلام والتنمية، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 32.

[3]– عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص: 32.

- تساهم في تطوير المجتمع إذ أنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع.
- تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد إذ أنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع.
- تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد من وسال نقل ومؤسسات تعليمية وقطاعات عامة وغيرها.

المطلب الثاني: مبـادئ وأهـداف التنمية المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ وأهداف التنمية المحلية

أولا : مبادئ التنمية المحلية

يمكن حصر أهم مبادئ التنمية المحلية فيما يلي[1]:

1 – الشمولية : بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية ... ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب.

2– التوازن : لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية أو نفي شرط الشمول وإنما تعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث إذ اقتضى الأمر في ظرف ما زيادة في الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال يتم تعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلب تحريك التنمية في مجتمع ما كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية و غير الحكومية.

[1]– فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية : ممارسات فاعلون ، الأردن ، دار صفاء للنشر و التوزيع،2015 ، ص ص: 41– 42.

3- التنسيق: إلى جانب الخاصيتين السابقتين الشمول والتوازن، فان ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج لتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

4- **التعاون والتفاعل الايجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو الغير الحكومية و ألا يترك هذا التعاون، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون أو التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة، حيث يكون تأثيرها المتبادل ايجابيا لدعم بعضها البعض وليس سلبيا لإعاقة بعضها.

5- اشتراك المواطنين : يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية ويتوقف عليها نجاح وفشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء كانوا من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع أو قادة المجتمع الشعبيين أو المواطنين العاديين في رسم الخطط وتنفيذها وتقييمها أيضا، لأن المشاركة تؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العملية والاهتمام بها وموازنتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.[1]

6- **التقبل والتوجيه:** الذي يعني به تقبل أخصائي التنمية المحلي الذي يعمل به وفقا لظروفه وخبراته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع كما أنه يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفراده وقيادته، والفروق الفردية في المجتمعات المحلية المختلفة تعني أن لا تعيق تقدم المجتمع وتنميته.

[1]- محمود محمد محمود، ناجي أحمد عبد الفتاح، التنمية في ظل عالم متغير، مصر، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2008، ص ص: 32-33.

7 – **الاستعانة بالخبراء:** تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة مما يستوجب تكاثف كافة جهود المسؤولين في قطاعات مختلفة وهذا يستلزم ضرورة تنمية المجتمع في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر لذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة مشروعات الصحة.

8 – **التقويم** : ويقصد به التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويخص التقويم عنصرين:

- ✓ مدى التغيير الذي طرأ على المواطنين نتيجة اشتراكهم في عملية التنمية.
- ✓ مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

الشكل رقم (01): مبادئ التنمية المحلية

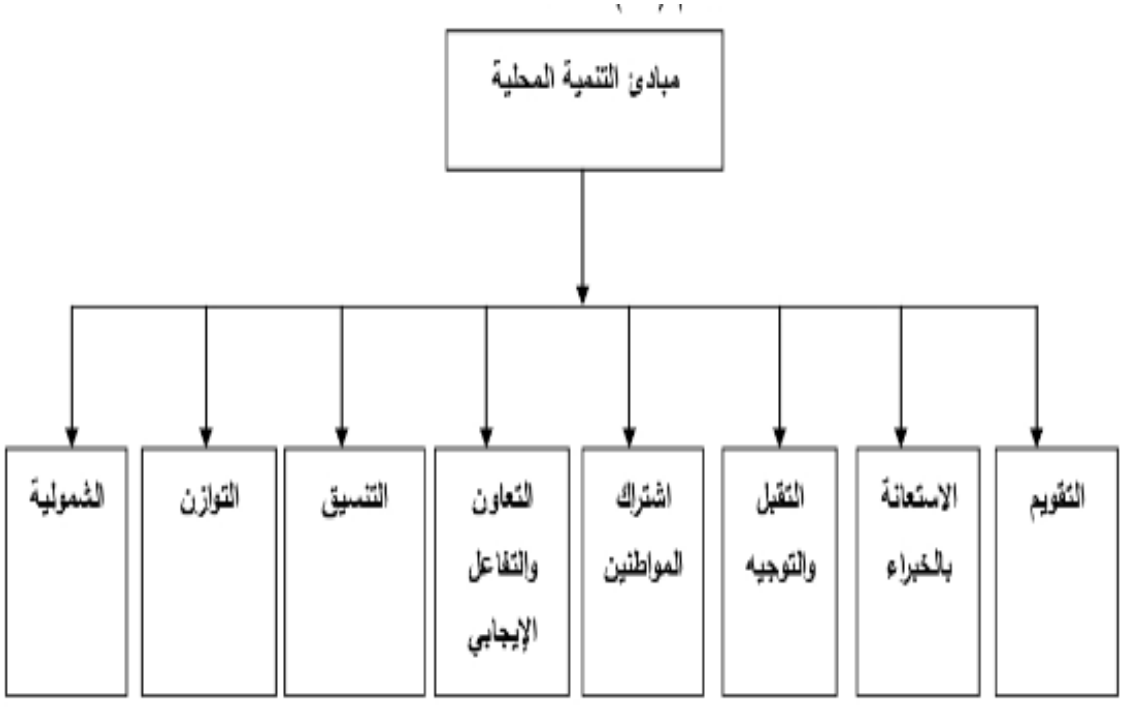

المصدر : محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية، مصر ،المكتب الجامعي الحديث ، 2002، ص: 45.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

التنمية الناجحة لأي إقليم هي تلك التنمية التي تقوم على أساس عملية بحثية وتهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي عبر تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والمتمثلة فيما يلي[1]:

1- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي : حيث تهدف برامج التنمية المحلية إلى الاستجابة لحاجات السكان وذلك انطلاقا من موقع المسؤولية، بحيث يستلزم كل إقليم عبر الفاعلين وأصحاب المصالح فيه بتوجيه برامج التنمية المحلية نحو إشباع حاجات السكان المحليين داخل حدود هذا الإقليم، وذلك عبر وضع إستراتيجية تنمية تنطلق من المستوى المحلي وتهدف إلى تقوية وتطوير قاعدة الإنتاج المحلي بالإضافة إلى النهوض بقطاع الخدمات المحلية (التعليم، الصحة،..) وتحسين درجة جودتها من خلال التحسين النوعي (المواصفات المادية والكيفية طريقة وسرعة التقديم).

2- ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية: متكاملة وبصفة مستدامة عبر الإقليم وذلك عبر تنفيذ برنامج تنمية يقوم على التدخل الفوري للفاعلين المحليين ويعمل على توفير قاعدة استثمارية تدعم الأنشطة الاقتصادية الموجودة على مستوى الإقليم المحلي، إذ لابد أن تعمل البرامج التنموية على خلق مؤسسات توفر مناصب العمل للمواطنين المحليين وذلك بصفة دائمة كما يجب أن تتضمن البرامج التنموية مفهوم الاستدامة، والذي يعبر على ضرورة الاستجابة للحاجات المحلية عبر استغلال الموارد المحلية دون تأثير على قدرات الأجيال اللاحقة ولا يتسنى ذلك إلا من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المحلية كما يجب أن تعتمد البرامج التنموية على الموارد المحلية بشكل أساسي (الاستقلالية في التمويل).

[1]- حكيم عليان وآخرون، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر،علوم التسيير، الجزائر، 2011، ص ص: 14-15.

3- محاربة الفقر واللامساواة وتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية:

تهدف برامج التنمية المحلية إلى رفع مستوى الدخل الفردي لأفراد المجتمع المحلي وتأمين الحد الأدنى المقبول من التغذية والإسكان والصحة والتعليم لجميع الأفراد، كما تسعى برامج التنمية المحلية إلى دمج المرأة كعنصر فعال في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للإقليم المحلي، وكذلك محاولة تقليص الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع عبر تحقيق المساواة في الاستفادة من الخدمات والموارد المحلية، و إلى تحقيق التوازن الجوهري بين مختلف جهات الإقليم عبر التوزيع العادل لحصص التنمية دون الاعتماد على التوزيع على أسس عرفية أو ثقافية في إطار ما يسمى المجتمع المدني الذي تتساوى فيه الفرص والإمكانيات.

4- ربط مشاريع التنمية المحلية بسياسة وبرامج الدولة في إطار برنامج التهيئة الإقليمية: تعمل الدولة على صياغة برامج التهيئة الإقليمية والتي تتعدى القدرات والإمكانيات الخاصة بالأفراد وبرامج التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، الصحة، التعليم...، حيث تتميز هذه البرامج بمركزية الإعداد وتتضمن أبعاد وطنية تهدف إلى تطوير الأقاليم الوطنية بما يجعلها قادرة على البقاء ومواجهة آثار المنافسة الإقليمية العالمية، وعلى هذا ينبغي أن تهدف برامج التنمية المحلية إلى تحقيق الاندماج والتكامل مع برامج التهيئة الإقليمية كأولوية من يجب أوليات النجاح[1].

5- **خلق ديناميكية ثقافية وحضارية على المستوى المحلي:** وذلك بتدعيم وتثمين النظم الاجتماعية والثقافية ودمجها ضمن المنظومة الوطنية والحفاظ على نظم الإنتاج التقليدي (صناعات تقليدية، آداب والفنون) بالإضافة إلى العمل على إحياء تاريخ وتراث المنطقة

[1]- ياسين بوضاموز ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، جامعة جيجل، 2011، ص: 97.

وإبراز دورها الحضاري عبر الزمن، وتنشيط الحركة العملية عبر دعم الأنشطة العلمية والثقافية ضمن المنطقة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الأنشطة.

المطلب الثالث: دعائم وخصائص التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها ، وانطلاقا منها يمكن استخلاص أهم خصائصها بحيث تنحصر هذه الدعائم في :

1 – المشاركة الشعبية: هي جهود التنمية المحلية، والتي تقوم على مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل: الادخار والاستهلاك

وتعرف المشاركة الشعبية بأنها العملية التي من خلالها يلعب المواطن دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

– يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجاته.

– اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.

– اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بهذه التنمية مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة عليهم .

– الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية.

– إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها[1].

2– تكامل مشروعات الخدمات: ويقصد بها أن يكون تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يكون التنسيق بين أعمالها بحيث تصبح متكررة أو في حالة تضاد.

3– الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد به أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختبار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية.

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم.

4– الاعتماد على الموارد المحلية : يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية، حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معروفة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية ويكون قادرا على إحداث التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد على الموارد

[1]– ياسين بوضاموز ، مرجع سابق ، ص: 98.

المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، ويمكن أن تشمل التنمية المحلية على الخصوص المجالات التالية:

1- **المجال الاقتصادي** : ويقصد به عملية يزداد بها الدخل الوطني ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة، بالإضافة إلى ذلك السعي إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية لتحقيق التوازن ويمكن من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها ويمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة.
- ✓ الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.
- ✓ الزيادة في متوسط دخل الفرد.

2- المجال البشري: التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس وأهم هذه الخيارات هي توفير حياة مديدة وصحية والتمتع بمستوى معيشي لائق وتوفير الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان والاحترام الذاتي، كما أن هناك خيارات إضافية كثيرة يعطى لها الناس قيمة ومن بينها : الإحساس بالجماعة، فرص الإبداع والابتكار، الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم.... ومع ذلك فان التنمية البشرية أكثر من مجرد تحقيق هذه القدرات فهي أيضا عملية السعي إلى تحقيقها على نحو عادل وقائم على المشاركة، وعليه يمكن

القول أن التنمية البشرية هي مجموعة من الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا منتجا قادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء، المسكن، العمل والصحة... حيث يستطيع المساهم في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ....وغيرها[1]

3- المجال الاجتماعي: من خلال هذا المجال نجد أن التنمية المحلية تسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي بين أفراد الإقليم الواحد ، وأساس التنمية الاجتماعية هو العنصر الإنساني بالتركيز على برامج مشاركة الفرد والتفكير في إعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وخلق الثقة في فعالية وبرامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية التعليم، الصحة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية ....الخ.[2]

4- **المجال السياسي:** وهو يشير إلى تبني الدولة لسياسات خارجية وتطبيق القانون العام وضرورة الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والسياسات الداخلية من خلال بناء منظمات داخلية تقود إلى تحقيق التوازن السياسي وانتهاج الديمقراطية في كافة الممارسات الإدارية مع ضرورة العمل على تطبيق العمل المؤسسي واستقلالية وتحديد المهام والواجبات لغايات المساءلة والرقابة، حيث أن التنمية السياسية تؤدي إلى إحياء روح الابتكار والإنماء والانجاز، الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة.

- ✓ يمكن النظر إلى التنمية المحلية من خلال:
- ✓ تمثل حالة الوعي السياسي.
- ✓ تمثل بناء المؤسسات.
- ✓ حالة تحديد ومعرفة النظام.

[1]- مختار حمزة وآخرون، دراسة في التنمية المتكاملة ، مصر،المكتب الخارجي، 1994، ص: 377.

[2]- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، ط1، مصر، الدار العربية للعلوم، 2008، ص:17.

5 – **المجال الإداري** : هو ذلك الجانب الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية إضافة إلى تركيزها على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية[1] فالتنمية الإدارية هي تغيير الأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري كما ونوعا وفي كافة المجالات دون تحديد أو حرص لتتناسب مع التغيير الكمي والنوعي للسلع والخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع، كما تعتبر التنمية الإدارية هي كافة الأنشطة اللازمة للاختيار وتهيئة العناصر الإدارية واكتساب المهارات والقدرات والاتجاهات التي تؤهلها لأداء عملها بطريقة أفضل.

ومن هنا يتضح لنا أن الغاية الأساسية للتنمية الإدارية هي إدارة عملية التنمية وتنفيذها على الوجه المطلوب، فالتنمية تقوم بالعديد من الوظائف والعمليات كالتطوير والتحديث وإصلاح في الأجهزة الحكومية كعمليات مخططة تسبق خطط التنمية وتعتبر التنمية الإدارية عملية تتناول تدريب القوى العاملة وتطوير أساليب وإجراءات العمل وتبسيطها لغايات زيادة كفاءة أداء الأجهزة والأفراد، وبالتالي فهي القاعدة العملية التي تقف عليها مشروعات إدارة التنمية وخططها وأهدافها.

المطلب خامس : أهم العناصر المتعلقة بالتنمية المحلية

نتطرق إلى بداية إلى أهم خطوات التنمية المحلية والاستراتيجيات التي تقوم عليها، وتحديد مختلف أبعادها من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، إضافة إلى بيان عوامل التنمية المحلية والمظاهر الخاصة بها، وفي الأخير نقوم بعرض المعوقات التي تواجهها،

[1]– نائل عبد الحافظ ، إدارة التنمية الأسس والنظريات–تطبيقات العملية ، الأردن ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص: 50.

أولا: خطوات التنمية المحلية واستراتيجياتها

1- خطوات التنمية المحلية:

2- تمر التنمية المحلية بعدة خطوات تتمثل فيما يلي [1]:

أ-التعرف على الاحتياجات الرئيسة العامة: وتبدأ هذه الخطوة بمناقشة أعضاء المجتمع المحلي أو المجتمعات حول الاحتياجات الرئيسية، بحيث أن هذه المناقشة لا تقتصر فقط على مجرد الشكاوى ولكن يجب أن تكون مناقشة منهجية تحاول اكتشاف مشاكلهم وتشخيصها بدقة، وهذا ما يحفز المواطنين للإقبال على المناقشة إدراكا منهم بأن هذه الخطوة ستؤدي إلى نتائج ايجابية وأن الأجهزة الحكومية ستمد لهم يد العون بما لها من إمكانيات ضخمة.

ب- التخطيط المنهجي لتنفيذ البرامج أو المشاريع: حيث يساعد التخطيط المنهجي على تنمية قدرات المجتمعات المحلية مما يساهم في خلق عناصر ايجابية في عملية التنمية، فالتخطيط المنظم للجهود الذاتية في مجتمع معين يؤدي إلى اختيار نوع المشروع الذي يتناسب والاحتياجات المنظمة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى دفع القوى البشرية وخلق الدافع الإبتكاري لسكان هذا المجتمع.

ج- التنفيذ: وتقتضي هذه الخطوة إلى التعبئة الكاملة للإمكانيات والموارد الاقتصادية والاجتماعية والمادية والبشرية في المجتمع المحلي.

د- استمرار تنمية المجتمعات المحلية: خلق الرغبة والطموح المحلي والتصميم على الاستمرار في القيام بالمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية وتحسين المرافق لهذه المجتمعات.

[1]- رشوان حسين عبد الحميد، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، ، إداريا وبشريا ، الأردن، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص ص:207-208 .

2-إستراتيجيات التنمية المحلية:

إن رسم أي إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يأتي إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك، وذلك لأن التنمية الوطنية الشاملة وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل.[1]

ولعل من بين أهم عناصر إستراتيجية التنمية المحلية ما يلي:

1- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل.

2- إن أي إستراتجية للتنمية المحلية لا بد أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياسية والاجتماعية فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية وإمكانياتهم ومواردهما فضلا عن دور الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية[2].

3- لا بد أن تكون للتنمية المحلية رؤية عملية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزيئات ومن الملائم أن يعمل مخطط التنمية على إلغاء المشاكل الكبرى التي ستؤدي في الكثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي عانى منها إنتاجها.

4- الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات والموارد المتاحة والمتوفرة، بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تسيير الإعانات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة.

---

[1]- سامية محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص: 29.

[2]- أحمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، الجزائر،جامعة المدية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 12، 2010، ص:53.

إن وضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لها تستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة.

ثانيا – أبعاد التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة أبعاد أساسية هي: البعد الاقتصادي، الاجتماعي، بالإضافة إلى البعد البيئي والتكنولوجي،

1 – البعد الاقتصادي : تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالقطاع الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية من جهة أخرى، كما تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات ... الخ، هذه الهياكل تسمح بدمج طالبي العمل عن الطريق توفير الجو المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى وهذا ما يدفعهم إلى الاستثمار بهذه المنطقة.

2 – البعد الاجتماعي: ركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان جوهر التنمية وهدفها النهائي يكمن من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاد القرارات بكل شفافية ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن يدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع

يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل : التعليم، الصحة، الأمن[1].

3- البعد البيئي : أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية واتساع نطاق التصحر ما أدى ذلك إلى مشاكل البيئة التي تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في " ريو دي جانيرو " بالبرازيل سنة 1992، ومن الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق إليها هي وضع وتقييد أهدافه الدعوة إلى دمج استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية.

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، كما أشار إلى مشكلتين الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لها نظام بيئي في حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود سيؤدي حتما إلى تدهور النظام البيئي[2]

4 - البعد التكنولوجي : أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، كما أن هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياة الإنسان وخاصة بالنسبة

[1]- أحمد غريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[2]- شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في القانون العام، الجزائر، جامعة تلمسان ، 2011، ص:54.

للأضرار التي تؤثر بها على البيئة وهذا ما يجعلها تسعى إلى تكنولوجيا أنظف في مختلف المرافق وتعمل على التخلص التدريجي من الموارد الكيماوية والتي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية.[1]

ثالثا: عوامل التنمية المحلية وأهم مظاهرها

نناقش في هذا المطلب عوامل التنمية المحلية ثم نقوم بعرض بأهم مظاهرها[2] وذلك كما يلي:

1- عوامل التنمية المحلية

للتنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية ، اجتماعية وسياسية ... ولعل أبرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية، ويمكن حصر هذه العوامل في النقاط أساسية وهي كالأتي:

وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته. النظرة الايجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلاءم الظروف المحلية السائدة وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.

الاهتمام بدوافع وتطلعات المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط مراعاة العادات مع والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم. التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد

[1]- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي ،إستراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، الجزائر، جامعة المدية ، يومي 3 و 4 مارس 2008، ص:10.

[2]- أحمد غريبي، مرجع سابق ، ص: 09.

المجتمع المحلي وتجارب وخيرات واقعية لهم. الاستفادة من خيرات المتخصصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.

التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع. النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ثانيا: مظاهر التنمية المحلية.

للتنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهم والتي يمكن توضيحها كالآتي: .[1]

– توفر الخدمات الاجتماعية : إن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمة المواطن وذلك بتقديم خدمات لكافة فئات المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن الاستقبال في توفير تلك الخدمات مع التركيز على الجانب السيكولوجي للمواطن.

2- توازن الموارد والنفقات: حيث يتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية وانسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر ، وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من أبرز المظاهر للتنمية المحلية كما يعتبر المورد المالي كأداة لتسيير الجماعات المحلية. 3- استعمال وتوفير التقنيات الحديثة: يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة وذلك بهدف تسيير شؤون المحلية باحترافية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة وتسهيل سير الإدارة.

[1]– وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2001، ص:94.

4- الإعلام: يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائله (الراديو، تلفزيون، الصحافة) بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الإدارة، وذلك بتزويده بمعلومات تفيده بهدف تجسيد ما يريد الوصول إليه.[1]

رابعا : معوقات التنمية المحلية

للتنمية المحلية العديد من المعوقات[2] نبرز أهمها فيما يلي:

1- عدم الاستمرارية : نظرا لارتباط مشروعات التنمية المحلية بشخصية القائد السياسي وتوجهاته الفكرية ومن ثم توقفها بغياب هذا القائد لتبدأ تجربة أخرى بتوجهات فكري جديدة، الأمر الذي يؤثر تأثيرا شديدا على عملية التنمية المحلية في جميع مستوياتها.

2- عدم التكامل: ويمكن أن تلمح عدم التكامل الذي تتسم به عملية التنمية المحلية على ثلاثة مستويات:

أ- عدم التكامل بين الريف والحضر: حيث كان التركيز على المناطق الحضرية وعدم بدء برامج التنمية الريفية بشكل فعال أو على الأقل بشكل متوازن مع التنمية الحضرية، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الفجوة بين الريف والحضر من ناحية درجة التنمية.

ب- عدم التكامل بين أبعاد التنمية المحلية: حيث يوجد اختلال في التنمية والنمو على مستوى القطاعات الاقتصادية مثل تنمية الصناعة دون تنمية التعليم بشكل متوازن أو تنمية الصناعة على حساب الزراعة.

[1]- المرجع نفسه، ص: 95.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي(التنمية المحلية)، مصر، دار الجمعية للطباعة والنشر ، ط1، 2001، ص ص: 21-22.

ت – عدم التكامل بين المؤسسات القائمة على التنمية المحلية: مما يؤدي إلى إهمال وإهدار وفقدان الموارد المحدودة بسبب تكرار أو تضارب الأنشطة المنفذة وضياع فرص تعاظم العائد من المشروعات نتيجة عدم الترابط والتنسيق بينهما.

3- **عدم التوازن :** حيث تتسم برامج ومشروعات التنمية المحلية بعدم التوازن من حيث توزيعها على الوحدات المحلية، حيث نجد تباين بين جميع المحافظات والوحدات المحلية فيما بينها من حيث توزيع السكان والكثافة ومظاهر النشاط الاقتصادي وتوزيع الخدمات والمرافق العامة وهذا ناتج أساسا عن التفاوت بين المحافظات التي تتمتع بقدرات تمويلية عالية، حيث يرتفع بها متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تزداد قدراتها على القيام بمشروعات وبرامج التنمية المحلية، وعلى العكس من ذلك توجد محافظات فقيرة، ومنه تعجز عن القيام بمشروعات وبرامج التنمية المحلية كما تعجز عن توفير الحد اللازم للخدمات.

كما يرى البعض أن هناك معوقات أخرى للتنمية المحلية تتمثل في:

قلة الموارد المالية الناتجة عن ضعف الإيرادات الجبائية و نقص التأطير الكفء مما يؤدي إلى عدم فعالية التسيير الإداري.[1]

الاختلالات المتعددة الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، والتي كان من المفروض أن تسوي المشاكل المالية التي تتخبط فيها معظم البلديات، غير أن الوضعية زادت تفاقم بسبب التكفل بمجموع المشاكل المالية والضريبية والتحكم فيها.

[1]– شريقي عمر، الإطار العام للسياحة المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر ، الجزائر ، جامعة سطيف، يومي14 و15 أفريل 2008 ص 03.

المبحث الثاني: نظريات التنمية المحلية

إن مشكلة التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، لكن في الواقع هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى الشيء الذي أدى إلى ظهور توجهات وأفكار جديدة تميزت بظهور النظريات التالية:

المطلب الأول: نظرية أقطاب النمو ونظرية التحيز الحضري

أولا : نظرية أقطاب النمو (LES POLES DE CROISSANCE)

يمثل هذه النظرية كل من " **فرانسوا بيرو** "، **هيرشمان** " وغيرهم ولقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة حيث يعرف **بيرو** هذه النظرية بأنها فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة بتبادل أكبر من المناطق القريبة ".

كما يعرف" **فيليب**" هذه النظرية " بأنها نظرية للنمو القطاعي غير متوازن في آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة .. أنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق، والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"، ومن هنا نرى إن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة ستؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثمة ستؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل.[1]

[1]– خضيري خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجزائر ، جامعة الجزائر3، 2010، ص: 12.

ثانيا: نظرية التحيز الحضري

صاحب هذه النظرية هو البريطاني (MICHAEL LIPTON) والذي قسم التباين بين المناطق الريفية والحضرية بغياب العدالة والإنصاف في توزيع الموارد ، حيث يرى أن هناك تحيز باتجاه تنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والسبب في ذلك هي مصالح النخب وصناع القرار سواء كانوا سياسيين أو رجال أعمال، والذين يتحكمون من خلال مواقعهم في توزيع ورصد الموارد وخصوصا الحكومية فيها، حيث يرتكز معظمهم في المدن وهم يدفعون باتجاه تركيز النخب ورأس المال في المدن على حساب مناطق أخرى، ويمكن القول أنهم يقفون حائلا أمام الآثار الانتشارية الموجهة التي سبق وأن تحدث عنها "ميردال" والتي يفترض أنها تحدث بتلقائية عند وصول التنمية لحد معين حيث يعرقلون انتشار التنمية من خلال سعيهم للمحافظة على مصالحهم المتركزة في المدن، وبالتالي يبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الأرياف محدودا ومقتصرا على قطاعات محدودة كالتعليم والصحة وهو عبارة عن تخلي نخب المناطق الحضرية عن بعض المكتسبات الاقتصادية حتى لا تفقدها كلها.

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

أولا : نظرية النمو المتوازن

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية حيث اعتبر **راغنار نوركس** أن تحقيق التنمية سواء كانت وطنية أو محلية لا تتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات ودون إهمال أي قطاع، والتنمية في المرحلة الأولى تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازنا بحيث لا يتم تنمية قطاع على غرار قطاع آخر.

وتستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير، وهذا في المراحل الأولى نظرا لعدم قدرة هذه السلع على منافسة السلع الأخرى.

ثانيا: نظرية النمو غير المتوازن

جاءت هذه النظرية منتقدة لنظرية النمو المتوازن لما تطلبه من إنفاق استثماري كبير يكون غالب الأحوال فوق طاقة الدول المتخلفة، بحيث يتجه المستثمرون إلى إنتاج بعض السلع التي يكثر عليها الطلب مما يؤدي إلى خلق فائض الطلب على سلع أخرى، ويقول **هرشمان** حتى لا تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة للفقر يجب علينا إتباع أسلوب التنمية غير متوازنة بمعنى أن ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل، ويستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية.[1]

المطلب الثالث: نظرية المقاطعة الصناعية والوسط المجدد

أولا : نظرية المقاطعة الصناعية (PISTRICT INDUSTRIEL)

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها **ألفريد مارشال** ، الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تمركز مجموعة من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم المقاطعة الصناعية، هذه الأفكار طورها الاقتصادي الايطالي **بيكاتيني** خصوصا على مستوى ايطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي، تقوم هذه النظرية على فكرة إذ تتمركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث ستؤدي إلى:[2]

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، لبنان ، دار النهضة العربية، 1983،ص5.

[2] –André Joyal, le développement local, Edition l'iore, Paris, 2002, PP 48– 49–59.

- ✓ تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع.
- ✓ الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.
- ✓ تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

أما مميزات المقاطعة الصناعية فتتمثل في:

- ✓ تتمركز مجموعة من المؤسسات PME مشاركة في نشاط معين (ألبسة، أحذية، آلات الخياطة، الطرز).
- ✓ قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- ✓ قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.
- ✓ مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

ثانيا : نظرية الوسط المجدد (LE MILEU INNOVATEUR)

هذه النظرية ظهرت نتيجة بحث قام بها مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد التي يرأسها " **فيليب ايدلو**" والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية نتائج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط،هذا الوسط هو الإقليم الذي تتوفر فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا الوسط الإقليم، ويضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق، وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية.[1]

[1] –Danis Uailât, comportements Spatiaux et milieux innovateurs in encuslopédie, Edition Economico, Paris, 1986,P47.

المطلب الرابع: نظرية القاعدة الصناعية ووسائل الاتصال

أولا : نظرية القاعدة الصناعية

هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية فان مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدراتها على التصدير والذي يحدد بدوره حسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول الدكتور " كلود لكور " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل وتأتي من خلال النشاطات المتميزة وهذه النشاطات تؤدي إلى التصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج هذه المداخيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجات المحلية وكذا توسع النمو.[1]

ثانيا: نظرية وسائل الاتصال

لقد فسرت هذه النظرية من خلال التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد حيث توصل والى أن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه هو سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى آخر، ولكن النمو الحضري لا يحدث هذا بشكل مطرد، بل أن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال وشبكة النقل وما يترتب على ذلك احتقان في نظم المواصلات بالمدينة، وهذا ما دفع إلى خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل بالتعامل بين الأفراد مما يخلق أيضا نوع من التفاعل بين أعضاء المجتمع.

المطلب الخامس : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنمية البلدان، لاسيما النامية منها وذلك لما يساهم به في إنشاء الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات والمساهمة في التشغيل.

[1] –Joseph ljugie, Pierre delfoud et cloude la cour, Espace régional et aménagement de territoire, Dolloz, Paris, 2000,P199.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب العمل فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير منها، ويمكن للمؤسسات الغيرة والمتوسطة أن تستقطب كما كبيرا من اليد العاملة سواء المؤهلة أو غير مؤهلة ذلك نظرا لمقدرتها على توفير عدة عناصر والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:[1]

أ- استقطاب العاملين وتكوينهم

المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو " **المورد البشري** " الفعال، وعلى هذا الأساس يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم ودورها في البلدان العربية لا يقل عنه في كثير من الدول الأخرى وبصفتها تخلق فرص كثيرة للعمل

ب- عدم تطلبها لمهارة كبيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة، هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما أن الأبحاث

[1]- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، مصر ،المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998 ،ص:41 .

العلمية أثبتت أن تكلفة فرص العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام .

ج- تمكنها من تشغيل العمال العاديين

تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية) وتوفر فرص كبيرة لفئات يسبق لها العمل في القطاع الرسمي.

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.[1]

وعلى سبيل المثال أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل ما بين 50 و 60% من إجمالي قوة العمل، وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو دول الاتحاد الأوروبي وفي منطقة شرق آسيا ودول الباسيفيك، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95% من إجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين 35% و85% من إجمالي قوة العمل.

والجدول التالي يوضح نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل المؤسسات والعمالة في بعض الدولة .

[1]- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستوى التشغيل، مداخلة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، جامعة الوادي ، يومي5 و 6 ماي 2013، ص: 10.

الجدول رقم (01): نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل العمالة في بعض الدول

الدولة	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد المؤسسات	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة
البرتغال	%97	%79
كوريا	%99	%78
تايوان	%96	%68
ايطاليا	%97	%49,01
اليابان	%95	%79
ألمانيا	%99	%66
فرنسا	%98	%65
اليونان	%90	%91
الولايات المتحدة الأمريكية	%98	%60

المصدر: عمار علواني، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف الجزائر، 2010، ص147.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر على استيعاب العمالة، إذ يمكنها أن توفر وظائف نمو نصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة والنامية لكونها تتميز بإتباع أسلوب مكثف في العمل وأكثر من 75% من عدد العاملين في باقي مجموع الدول النامية، لذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير مناصب العمل، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا بدور رائد اتجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات على استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة المهنية.

كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل في المؤسسات الكبيرة بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى، أما في الدول

النامية فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها [1]:

- ✓ تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد من العمالة الهائلة وغير مدربة في مختلف القطاعات وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- ✓ تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة حيث تقل ثلاثة مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.
- ✓ فبرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة وبالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة، ويخص مجال التوظيف، قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء، تجارة العملة والتجزئة والفندقة والاتصالات والمطاعم ،والنقل ...الخ.

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، ومنه إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة، ، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.

[1]– خالد إدريس، فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة – دراسة إشرافية – ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ، 2008 ، م. ص:33– 62.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنمية الصادرات وبشكل مباشر عن طريق قدراتها عن إنتاج المنتجات النهائية التنافسية، وبشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي.

فالإحصائيات تشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للموارد المصنعة كما شملت مساهمتها في صادرات بعض الدول الأسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 69% في الصين، و 65 تايوان، و 40% في كوريا جنوبية وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) إلى أن معدل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الدول المنظمة وتبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات حيث تجاوزت حصصها من الصادرات 53% في ايطاليا و40، 46% في الدنمارك وسويسرا، و30% في السويد.

أما بالنسبة للمساهمة الغير مباشرة لهذه المؤسسات في التصدير تمثل في اليابان حوالي 20% من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى 96% لأصحاب المؤسسات الصغيرة المصدرة، أما إجمالي عدد المؤسسات المصدرة تجاوزت نسبة مساهمة هذه المؤسسات من إجمالي الصادرات الأمريكية أكثر من 30%. [1]

أما فيما يتعلق بالدول العربية بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات حوالي 8% في المملكة السعودية، ونحو 4% في جمهورية مصر.

[1]– عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، بحوث ودراسات ،2000، ص ص: 31 – 32.

كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور متزايد في تحسين حالة الميزان التجاري لمختلف الدول وذلك عن طريق الحد من الواردات وعن طريق توفير احتياجات المجتمع محليا من إنتاج هذه المؤسسات، وكذا العمل على زيادة الصادرات من جهة أخرى.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية ومن أهم هذه العوامل ما يلي[1]:

منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن والمهارات العمل اليدوي الذي يتلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

- ✓ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي تكسب الميزة التنافسية في الأسواق التصديرية.
- ✓ تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط إلى آخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.
- ✓ قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكبيرة على غزو الأسواق الخارجية، والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول.
- ✓ محاولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.
- ✓ كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية.

[1]– عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها–دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية الجزائر،جامعة الجزائر، ص ص: 58 – 59.

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIB

يتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (PIB) من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية،

فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدوره إلى الاستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع المعدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق

وهذا ما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، حيث تؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.[1]

[1]– بغداد بنين، مرجع سابق، ص:9.

الفصل الثاني
تأثير المؤسسات الناشئة على التنمية المحلية

تمهيد

عرفت الجزائر موجة من الإصلاحات و مسار من التحول نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل، فأعطت أهمية كبيرة لخلق وإنشاء المؤسسات الناشئة من قبل الشباب واعتبرها مسارا مهنيا ضمن الديناميكية البشرية وعليه فإن أغلب المجتمعات التي عرفت تواجد النظام الاشتراكي دخلوا في عملية تحول في أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعرفت المجتمعات الصناعية عمليات إعادة هيكلة واسعة، فالمؤسسات العمومية تم خصخصتها والأسعار والتجارة تم تحريرها، ففي هذه المرحلة الانتقالية اعتبرت المقاولاتية وبالأخص المؤسسات الناشئة في مركز سياسة التحول والبقاء،

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الناشئة وآليات دعمها في الجزائر

المبحث الأول : التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة ركيزة النمو الاقتصادي لأي بلد كونها تمثل مصادر مهمة لتوليد الوظائف، تساهم في حيوية الصناعة من خلال إحياء المنافسة، تنويع الصناعة وكفاءة الاقتصاد بشكل عام، مما يؤدي إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي، فهي مشاريع فتية ذات إمكانيات نمو عالية لذلك هي تختلف عن المؤسسات التقليدية بسبب طبيعتها الإبداعية، إضافة إلى كونها نتيجة للجمع بين النسيج الاقتصادي وروح الصرامة وثقافة المخاطرة.

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الناشئة وأهميتها

أولا: مفهوم المؤسسات الناشئة

يرتكب الكثير من الناس الأخطاء في تصنيف المؤسسات الصغيرة وقولبتها على أنها مؤسسات ناشئة لكن ليس عن هذا النوع نتحدث حيث تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة[1]، وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير ، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها[2].

[1] – حميسي، المؤسسات الناشئة مستقبل أيدي الشباب، موقع:http://WWW.ech haab. Com أطلع عليه يوم 21_03_2021.

[2] – بن جيمة مريم، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03-2021، ص:521.

تعرف المؤسسات الناشئة اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة "startup" تتكون من جزأين "start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، وبدأ استخدام مصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (**capital_risque**) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يوجد مصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي rousse على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة"[1].

وفي غياب إجماع حول تعريف موحد حول المؤسسات الناشئة، فإن هذا المفهوم وفقا لمعجم la rousse يشير إلى أنها " تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة"، ويعرفها الباحث erice reis بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج

جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد [2]. فالمؤسسات الناشئة هو مصطلح يطلق على المؤسسات حديثة النشأة من أفكار ابداعية وريادية ذات الاحتمالات الكبيرة للنمو السريع[3].

أما حسب**patrick fridenson** أن تكون مؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا القطاع ولا النشاط، ويجب الإجابة على الأربع تساؤلات التالية:

– نمو قوي محتمل

[1] – بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص:420.

[2] – علاء الدين بوضياف، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد:01، 2020، ص: 90.

[3] – مصطفى بورنان وصولي علي ، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، 2020، ص:134.

– استخدام تكنولوجيا حديثة

– تحتاج لتمويل ضخم وجمع التبرعات الشهيرة

– أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطر [1].

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم المؤسسة أو القطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحه.

ثانيا : أهمية المؤسسات الناشئة

إن الاهتمام بالمؤسسات الناشئة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية [2]:

– استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذو الكفاءات والمهارات.

– إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.

– تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الناشئة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية و خدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

[1] – بداوي إيمان اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة كآلية لدعم و إنجاح المؤسسات الناشئة مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11، ديسمبر2020، ص: 4.

[2] – عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2013، ص: 35.

- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.

– تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة.

– تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.

– مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

– خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية [1].

– الإبداع و الإبتكار.

ثالثا : مراحل تطور المؤسسات الناشئة

من خلال التعريف المقدم أعلاه قد يتخيل لنا أن ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن القول أن المؤسسات الناشئة تمر بخمس مراحل[2]:

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم

[1] – بن ناصر محمد، دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة) ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015_2016، ص:16.

[2] – بو الشعور شريفة، مرجع سابق، ص: 421.

التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية، مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ Friends, Family, Fools ، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة، مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع [1].

المرحلة الرابعة،الانزلاق في الوادي: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وان معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

[1] – بو الشعور شريفة، مرجع نفسه، ص:422.

المرحلة الخامسة تسلق المنحدر : يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة لتبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع. المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالإرتفاع، حيث يحتمل أن 20% إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة [1].

[1] – بن جيمة مريم، مرجع سابق، ص: 523.

رابعا : الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 – الفرق بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة التقليدية

أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال وبالتالي فإن المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي، أو بسبب أنها نجحت وتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا. والتحول من مؤسسة ناشئة إلى مؤسسة كبيرة، يعبر عن اللحظة التي يقرر فيها "النمو" مستقبل المؤسسة الناشئة.

ويمكن حصر نقاط الاختلاف فيما يلي [1]:

– دورة حياة المؤسسة الكلاسيكية تمر بمرحلة انطلاق، نمو، ثم نضج وبعدها تبدأ في التراجع، بينما المؤسسات الناشئة تمر بسلسلة من التراجع والتقدم غير قابل للتنبؤ في المرحلة ما بين الانطلاق ،والنمو، وبمجرد ما تصل إلى مرحلة النضج ستستمر في الارتفاع والنمو.

– المؤسسة الناشئة تقدم منتجها لسوق جد كبير على عكس المؤسسات الكلاسيكية.

– المؤسسة الناشئة بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها فإن المستثمرين يقومون بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالموازنة بين العائد الضخم المحتمل في حال نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية.

– أيضا هناك اختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر الملاك، المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر نظرا لإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع العالية المخاطر بينما تحصل المؤسسات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومي

[1] – بو الشعور شريفة، مرجع سابق، ص ص: 422،423.

2 – الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الكثير أن المؤسسات الناشئة هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن هذا الاعتبار خاطئ، فبحسب ما يراه "بيتر دراكر" فإن المؤسسات الناشئة بمفهومها العلمي تتميز بأربعة صفات تجعلها مختلفة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتلخص هذه الصفات فيما يلي[1]:

الجدول رقم (2) مقارنة المؤسسات الناشئة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البيان	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الناشئة
مقدار خلق الثروات	تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضي لصاحبه يتجاوز ويكون أفضل من التوظيف التقليدي.	تهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى بناء الثراء الكبير.
سرعة بناء الثروة	تبني ثروتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمني طويل، فالمشروع الصغير يبقى عادة مدة طويلة وهو على حاله مشروعا صغيرا، وقد لا يتطور في الظروف العادية.	تحقق الثروة الريادية لرائد الأعمال خلال زمن قياسي في حياته العملية لا تتجاوز عادة خمس إلى عشر سنوات.
المخاطر	تنشد الأمان والتقليدية وتبتعد عن المخاطرة إذ أنها ذات تقليد مشابه لكثير من غيرها من المشروعات الصغيرة.	تتميز بالمخاطرة العالية، وهي الثمن الذي يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل الثراء، وبغير المخاطرة فإن الريادة تزول وتكون مشروعا صغيرا.
الابتكار والإبداع	لا تلزم أي إبداع أو ابتكار بل أنها تعتمد على تقليد الآخرين مع شيء بسيط من الاختلاف لا يرقى إلى مستوى الابتكار والإبداع.	تتصف بالابتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة، وهي أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المشروعات الصغيرة.

[1] – عصام عمر الجمل، معوقات الشركات الناشئة من وجهة نظر أصحابها، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، ليبيا، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد ،21 سبتمبر 2019، ص:167.

3 – الوظائف الأساسية لصاحب مشروع المؤسسة الناشئة:

يجب على مؤسس المؤسسة الناشئة القيام بالوظائف التالية وإلا فلا يمكن أن يطلق عليه اسم مؤسس مؤسسة ناشئة، والتي هي كالتالي [1]:

– توفير رؤية لمنتج بالإضافة لمجموعة من الميزات الخاصة به .

– الوصول إلى مجموعة من المعلومات حول جميع عناصر نموذج الأعمال الذي سوف يتم استخدامه هذا المنتج مثل:

* من هم العملاء؟

* ما هي قنوات التوزيع؟

* كيف يمكننا بناء وتمويل المؤسسة؟

– التأكد من صحة نموذج الأعمال من خلال معرفة ما إذا كان العملاء يتصرفون كما يتنبأ النموذج الخاص به الذي توصل إليه [2].

4 – ركائز المؤسسة الناشئة:

– معرفة الذات:

الشركات الناشئة تمر بمرحلة البحث عن الذات من زاوية نظر تجارية نطلق عليها "مرحلة الركود" حيث يبلغ حجم الإيرادات صفر إلى جانب ندرة العملاء، السبب وببساطة أنها تحمل منتج خدمة غير مرغوبة بعد، وعليه يكمن التحدي في تحديد العملاء المحتملين والوصول إليهم. إقناعهم بشراء المنتج أو استعمال الخدمة إلى غاية تحويلهم من عميل وفي وصالح كمادة تسويقية مستقبلا لغاية نمذجة صيغة مناسبة تستفتح بها السوق بجدارة تحكمها السيرورة المؤقتة وحجم الجهود المحاطة بالفريق العامل من طاقة فكرية وبذل مالي مكثف بغية تقديم منتج يحقق رغبة.

---

[1] – بداوي إيمان اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة كآلية لدعم وإنجاح المؤسسات الناشئة مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2020، ص ص: 4–5.

[2] – موقع: https://www.alrab7on.com ، أطلع عليه : يوم : 29 /2023/04.

- النمو السريع :

المؤسسات الناشئة مصممة لتنمو بسرعة حالما تعثر على نموذج عملها التجاري الأنسب، إذ تقدر إحدى أشهر مسرعات الأعمال أمثال "**ycombinator**" معدل النمو المطلوب لأي مؤسسة ناشئة ما يعادل 5% إلى 7% أسبوعيا، فتسريع الفجوة الزمنية بين منتج / خدمة مفهوم غير مرغوب إلى تحديد جمهور وإقناع عملاء وتحقيق مبيعات متضاعفة. هو ما يضمن ما نطلق عليه مرحلة النمو السريع[1].

✓ **قابلية التوسع :**

يقصد بمصطلح "**scalability**" الإنجليزي قابلية التوسع" كخاصية أساسية مرتبطة بالنمو السريع الذي يمكن أن تشهده المؤسسة الناشئة خلافا للمؤسسات الكلاسيكية، تتكيف المؤسسة الناشئة وتزيد من أدائها وفعاليتها في تغطية الأعداء المتزايدة والضخمة للعملاء ومواجهة التحديات المتنامية لسوق العمل بخدمة متطلباته أن هذه القابلية للتوسع تصاحب نمو النطاق الميداني والربحي دون إحداث تغييرات عميقة في نموذج العمل التجاري.

وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): ركائز المؤسسة الناشئة

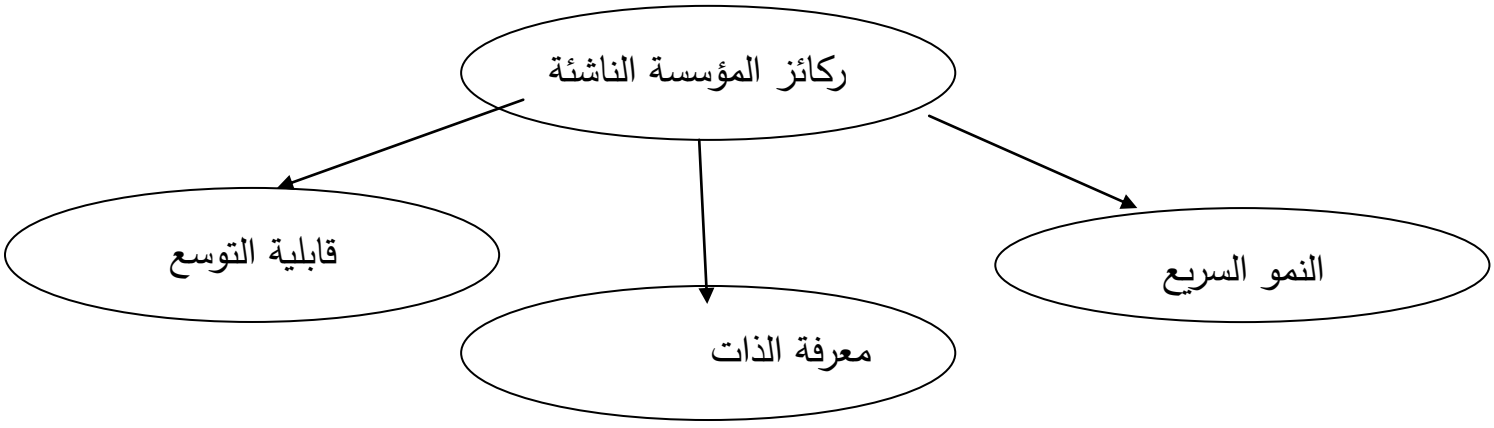

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

[1] – بداوي إيمان، مرجع سابق، ص:5.

المطلب الثاني: ميزات المؤسسات الناشئة

أولا: خصائص المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تشكل بعضها نقاط قوتها وتشكل الأخرى نقاط ضعفها وهي كالتالي :

1 – نقاط القوة :

تلعب المؤسسات الناشئة دورا كبيرا في تنمية أي بلد بغض النظر عن مدى تقدم اقتصاده، وذلك بمساهمتها في خلق مناصب الشغل والتنمية المحلية، وبخلق نسيج صناعي إلى جانب الشركات الكبيرة في إطار المقاولة من الباطن، ...لذا بادرت العديد من الدول إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع من المشاريع، وذلك بغية تحقيق أهداف إستراتيجية تضمنها ميزات المشاريع الناشئة صغيرة الحجم التي نذكر من بينها [1]:

– توازن هيكل النشاط الإنتاجي:

يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول النامية، من خلل في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند عليها، وبما أن كثرة عدد الصناعات الصغيرة بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى، فمن الضروري وضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع قاعدة المؤسسات الناشئة القابلة للتطوير والإنتاج.

[1] – محمد سبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة (FINALEP)، مذكرة ماجستير ،الجزائر ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 200_2009، ص: 11.

- المؤسسات الناشئة وسيلة دعم ومساندة:

للمؤسسات الناشئة عنصر داعم لكل النشاطات الاقتصادية وخاصة الشركات الصناعية الكبرى، وذلك بتوفير المنتجات الوسيطية الضرورية لنشاط هذه الأخيرة التي تقوم أيضا بإخراج بعض من وظائفها لتقوم بها المؤسسات الناشئة نيابة عنها، بالإضافة إلى تكوين عمال غير مؤهلين وإكسابهم مهارات وخبرات، لتتمكن الشركات الكبيرة لاحقا من توظيفهم والاستفادة من المهارات التي اكتسبوها بالمؤسسات الناشئة.

- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة:

تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في المؤسسة الناشئة تكون منخفضة، فضلا عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة.

- استثمار المدخرات المحلية الصغيرة:

قدرتها على توظيف المدخرات الصغيرة بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، وذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرأس المال اللازم لإطلاقها، مما يمنح للأفراد الفرص لإحداث تراكم رأسمالي لتطوير المجتمع، ونقل الأفراد من شريحة أقل دخلا إلى شريحة أعلى دخلا ، لذا تعتبر المؤسسات الناشئة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والتحول الاجتماعي.

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: تمكن تنمية المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي، مما يساهم في إحلال الواردات، وقد تتمكن أيضا من تنمية

الصادرات، وبالتالي توفير نقد أجنبي من خارج عائدات الطبيعة (زراعة ومحروقات) بالنسبة للاقتصاديات الربحية [1].

- نشر القيم الصناعية الإيجابية:

تساهم المؤسسات الناشئة في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية والتنظيمية الإيجابية كإدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.

- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المحلية:

تضع دول عديدة خططا للتنمية المحلية، وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة، ولتحقيق هذا، يتوجب تأمين الشروط التالية : فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن. ومن الواضح أن المؤسسات الناشئة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تنمية المناطق المعنية، نظرا لإمكانية تمركزها بالمدن الصغيرة.

أما إذا كانت هذه المؤسسات مبتكرة وتحمل مضمونا تكنولوجيا معتبرا، فإن آثارها على الاقتصاديات الوطنية تكون أوضح وأحسن. فالمشاريع الناشئة المبتكرة، التي تعمل عادة في قطاعات عالية التكنولوجية، والتي تمتلك استعدادات عالية النمو لعبت في العشريات والسنوات الماضية دورا محوريا في زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية، وذلك باستخدام تقنيات إنتاجية حديثة حسنت من جودة المنتجات وقللت من التكاليف، وأيضا بتبنيها للإستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية مقارنة بمنافسيها[2].

[1] – محمد سبتي، المرجع السابق، ص: 11.

[2] – المرجع نفسه ، ص: 12.

2 – نقاط الضعف:

رغم الأهمية الكبيرة التي تمثلها المؤسسات الناشئة، ونقاط القوة التي تتميز بها، إلا أنها تتصف بخصائص تشكل تشكل نقاط ضعفها وعوائق تعترض إنشائها، نموها، نجاحها وبقائها، لعل أبرز هاته الخصائص ما يلي[1] :

– محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتيجية العمل.

– عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع، بسبب قلة وضعف إمكانياتها.

– ضعف شهرتها وعدم معرفة شريحة كبيرة من الجمهور بوجودها، خاصة المتعاملين الاقتصاديين من زبائن، موردين، بنوك ... ما يفقدها عنصر الثقة، وبالتالي عدم الإقبال على التعامل معها.

– صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب، لعل أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات.

– لا يمكنها صغر حجمها الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

[1] – نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلد، بيروت،2007، ص:97.

ثانيا : مميزات المؤسسات الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بمجموعة من الميزات من بينها ما يلي [1]:

- مؤسسات حديثة العهد.
- مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران
- مؤسسات لديها الفرصة للنمو التدريجي والمتزايد.
- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها.
- مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة.
- مؤسسات تتميز بنقص الموارد.
- مؤسسات تتطلب تكاليف للبحث والتطوير والابتكار.

ويمكن شرحها كالتالي [2]:

- **مؤسسات حديثة العهد:** نعم كذلك، يرتكب الكثير من الناس أخطاء في تصنيف الشركات هي الصغيرة وقولبتها على أنها مؤسسات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم.

- **تتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران،** هما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

- **مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد** من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة هي إمكانية نموها السريع وتوليد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.

[1] – بوعنيني سميحة، دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، الجزائر ،جامعة طاهري محمد بشار ، 2020، ص: 170.

[2] – مصطفى بورنان وصولي علي، مرجع سابق، ص: 133.

بأفكار أخرى، إن المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة.

وهذا يعني أن المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

– **مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:** تتميز المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية.

يعتمد مؤسسو المؤسسات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

– **مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة:** يشمل معنى المؤسسة الناشئة على أنها مؤسسة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على المؤسسات الناشئة نذكر "أمازون"، "أبل"، "جوجل"، "مايكروسوفت"، ...الخ[1].

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

1 – مصادر التمويل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية والمؤسسة الاقتصادي:

يمكن أن نميز في مصادر التمويل من وجهة نظر التنمية الاقتصادية نوعين مصادر محلية تعمل على تمويل المؤسسات الناشئة من المدخرات الوطنية ومصادر خارجية على شكل

[1] – مصطفى بورنان و صولي علي، المرجع نفسه، ص: 134.

استثمار أجنبي مباشر أو إعانات مالية أو هبات ومساعدات دولية أما فيما يخص مصادر التمويل من وجهة نظر المؤسسة الاقتصادية ويقصد بها جميع الموارد التي تستخدمها المؤسسة لتمويل دورة الاستثمار أو الاستغلال.

2 – مصادر التمويل بالصيغة الإسلامية:

ويقصد بها تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الشريعة الإسلامية.

3 – مصادر التمويل الحديثة:

تعتبر هذه المصادر حديثة بالنسبة للدول النامية، أما الدول المتقدمة فقد استخدمت هذه الطرق منذ عدة سنوات، ومن بين أهم هذه المصادر نجد قرض الإيجار ورأس مال المخاطر واستغلال حقوق الملكية كطريقة تمويل وضمان وتقييم الائتمان كآليات مساعدة في زيادة إمكانية المؤسسات الناشئة على تمويل ما يتوافق مع خصائصها[1].

كما يمكن تصنيفها إلى مصادر رسمية وغير رسمية كالتالي [2]:

– **مصادر غير رسمية:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ومدينو الرهونات.

مصادر رسمية: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية وتتمثل في الجهات التالية: البنوك التجارية التمويل المصرفي حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها

[1] – عادل مختاري، آليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2021 ،ص:380.

[2] – بداوي إيمان، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر 2019 ، ص:381.

التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الناشئة الآنية.

الهيئات والمؤسسات المتخصصة : أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الناشئة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الناشئة[1].

التمويل عن طريق رأس المال المخاطر: هو عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الناشئة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها[2].

[1] – بن جيمة مريم، مرجع سابق، ص: 526.

[2] – عبد الرحمن، رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_ دراسة حالة شركة SOFINANC ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2019 ، ص:17.

التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة): ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل[1].

المطلب الرابع: الأسباب والعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة

تميل أغلب الدراسات لتقسيم النماذج النظرية لتحليل بقاء المؤسسات الناشئة إلى ثلاث أو أربع أبعاد، في هذه اعتمدنا على النموذج النظري الثلاثي الأبعاد ، والذي ورد في عدد من الدراسات السابقة، ويندرج ضمن كل بعد من الأبعاد الثلاثة مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على بقاء المؤسسة الناشئة، والتي ورد ذكرها أيضا في الأدبيات والدراسات السابقة، نستعرضها فيما يلي:

1- تأثير خصائص شخصية المقاول على بقاء المؤسسة الناشئة:

تصنف عوامل شخصية المقاول في العادة إلى ثلاث مجموعات دوافع المقاول ورأسماله البشري العام وخبرته المهنية.

تأثير جنس المقاول: ربطت العديد من الدراسات بين متغير الجنس وبقاء المؤسسات الناشئة، وحسب الباحثين فإنه ستتاح للنساء فرص أقل للتجارب ذات الصلة، وشبكات دعم أقل، وصعوبة أكبر في تجميع الموارد، هذا يزيد من احتمال تعثرها، ومن جهة أخرى تشير مجموعة أخرى من الباحثين إلى أن المؤسسات النسائية لا تفشل أكثر من غيرها فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة [2].

[1] – حنفي، أساسيات الاستثمار والتمويل، ، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،2000 ، ص:540 .

[2] – ياسين تليلي دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر _ دراسة حالة لولاية ورقلة، مجلة الباحث، العدد ،20 جامعة قاصدي مرباح الجزائر، 2020، ص:780.

تأثير المؤهل العلمي للمقاول على البقاء: يساهم مستوى التعليم بشكل إيجابي في أداء المؤسسة، يفترض أن التعليم مرتبط بالمعرفة والمهارات وقدرة حل المشكلات والانضباط والتحفيز والثقة بالنفس، التي تمكن المقاول من مواجهة المشاكل، كما أن هناك اختلاف في نسبة الوفيات، حسب خصائص المقاولين فمثلا في حالة كون المنشئ هو خريج جامعي فإن عدد المؤسسات التي تتمكن من البقاء لأكثر من ثلاث سنوات يرتفع إلى النصف، كلما كان المستوى التعليمي أعلى كلما زادت فرصة نجاح المؤسسة.

تأثير وضع المقاول قبل الإنشاء: الأفراد الذين كان اختيارهم لإنشاء المؤسسات طواعية وعن عمد يفترض أن فرص نجاحهم وبقاء أعمالهم أعلى، في المقابل أولئك الذين أجبروا على بدء مشاريعهم الخاصة لأنهم يفتقرون إلى العمل أو كسب لقمة العيش لهم إرادة ضعيفة وبالتالي فإن فرص بقاء ونجاح أعمالهم أقل.

تأثير وجـود محيط المقاول على البقاء: إن الانتماء لعائلة فيها والدين مقاولين، يوفر هذا بيئة تعليمية تعطى دروسا مهمة حول الصعوبات المتوقعة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة المؤسسة، يمكن أن يتعلم الأطفال كيفية إدارة أعمالهم بفعالية لذلك قد يكونون أكثر وعيا بالتحديات التي سيتعرضون لها ويكونون أكثر استعدادا وأقل إحباطا عند ظهور هذه المشكلات، لذا فوجود حاشية مقاولة يمثل رصيدا لاستدامة المؤسسة فيما بعد، كما يمكن للشبكات الاجتماعية والشخصية (العائلة) تسهيل الوصول إلى أنواع مختلفة من المعرفة (تقنية، مقاولاتية، متخصصة) وبالتالي تساهم في نجاح المؤسسات الناشئة.

تأثير الدوافع المقاولاتية: يعتمد النجاح على رغبة الناس في أن يصبحوا مقاولين، فتترجم هذه الرغبة إلى دافع لإنشاء مؤسسة وهو واحد من أهم العوامل التي تؤثر على نجاحها، وأن الدوافع وسلوكيات البوم ستؤثر على مستقبل المؤسسة، الذين ينجحون في أعمالهم هم أولئك الذين يؤمنون بها بشكل أكبر، كما تؤكد الدراسات أهمية الحوافز النفسية والاجتماعية عند

المقاولين الجدد (الرغبة في الاستقلالية، الرغبة في إدارة مؤسسته الخاصة.....) ، فزيادة الدوافع المقاولاتية لديهم، تزيد من احتمال بقاء مؤسساتهم [1].

2 – تأثير خصائص المؤسسة الناشئة على بقائها :

الخصائص التنظيمية للمؤسسات الناشئة هي تفسير آخر لنجاحها أو فشلها، حيث تتفق معظم الأبحاث على أن حجم المؤسسة المنشأة حديثا ومواردها المالية من العوامل الرئيسية المحددة لنجاحها.

تأثير تشابه النشاط على البقاء : إطلاق المقاولين لمؤسسات ذات صلة وثيقة بنشاطهم في السابق حيث قد اكتسبوا ذخيرة من المهارات ذات الصلة والمناسبة، تمكنهم من تكوين علاقات مع الموردين والموزعين والعملاء، مما يعزز قدرتهم على الحصول على الائتمان وتطوير المبيعات وتحقيق أشكال أخرى من التعاون، كذلك تتيح لهم الوصول إلى شبكات المعلومات، تحديد نقاط الضعف، ودرجة أعلى من التطور الإداري تساعده مستقبلا في مؤسسته الناشئة، كما تساهم الخبرة المهنية في نجاح المؤسسات الناشئة خاصة عندما يكون هناك تشابه بين المؤسسة الجديدة والمؤسسة التي عمل فيها المقاول سابقا.

تأثير حجم رأس المال عند الانطلاق: حجم رأس المال والتمويل الكافي في السنوات الثلاث الأولى هو ضمان لاستمرارية تطوير المؤسسة وحمايتها من الأحداث غير المتوقعة، فزيادة رأس المال المستثمر في البداية له تأثير بشكل إيجابي على بقاء المؤسسة، وكلما زادت الوسائل والمعدات لدى المؤسسة عند انطلاق نشاطها، فإن هذا يزيد فرص بقائها، لأن تخصيص أكبر لرأس المال باستراتيجيات أكثر يسمح طموحا .

تأثير الموقع الجغرافي على البقاء: إن متغيرات الموقع في الريف أو المدينة وعدد المنافسين فيها له أهمية بالنسبة لتفسير بقاء المؤسسة ونجاحها إن تنوع الموارد وتشتتها

[1] – المرجع نفسه، ص: 780.

وتوافرها التي هي من تحدد الفوائد المرتبطة بطبيعة الموقع الجغرافي للمؤسسة الناشئة، بسبب ندرة الموارد يفترض أن خطر وفيات المؤسسات الناشئة أعلى في المناطق الريفية من الحضرية.

تأثير الدعم العمومي على البقاء: تختلف نتائج تقدير فعالية البرامج الحكومية لمساعدة المؤسسات الناشئة من دراسة إلى أخرى، قارن الباحثون احتمالات الفشل للمؤسسات التي تتلقى المساعدات، توصلوا إلى استنتاج أن احتمال فشل المؤسسات التي تتلقى المساعدة يتزايد بمرور الوقت، في حين ينخفض لدى المؤسسات الأخرى، إن الدعم العمومي لم يعد يساهم في إطالة عمر المؤسسات الناشئة زيادة نموها، بل أكثر من هذا فإن له تأثير سلبي، يفترض أن المساعدات تسمح للمؤسسات التي لديها إمكانات نمو منخفضة بالبقاء على قيد الحياة، بينما تضطر المؤسسات غير المستفيدة من هذا الدعم إلى وقف نشاطها [1].

3- تأثير التحضير للإنشاء على بقاء المؤسسة الناشئة:

من المفترض أن يؤدي التحضير الجيد للإنشاء المؤسسة إلى زيادة فرص نجاحها، متغيرات الإعداد للمشروع عديدة، التدريب المقاولاتي، إنجاز مخطط أعمال، ودراسة الجدوى الفنية والمالية للمشروع...إلخ.

تأثير التدريب المقاولاتي على البقاء: يؤكد العديد من الباحثين على أهمية التدريب المقاولاتي لإنجاح المؤسسة الناشئة هذا التدريب سيكون كمحاكاة للإنشاء الحقيقي، أولئك الذين يخضعون للتدريب المقاولاتي يوفر هذا التدريب لهم إطارا يمكن من خلاله إعلامهم بالمزايا المالية والضريبية المختلفة التي يحق لهم الحصول عليها.

تأثير مخطط الأعمال على البقاء : يعد التحضير للإنشاء شرطا أساسيا لتجسيد المشروع حيث من المفترض أن يزيد من فرص النجاح، كذلك تساعد خطة العمل المقاولين في

[1] – المرجع نفسه، ص:780.

المستقبل على اتخاذ القرارات الصحيحة وتقليل احتمالية إفلاس المؤسسة التخطيط له تأثير إيجابي على أداء المؤسسة وعلى اضطراب البيئة، وتساعد خطة العمل أيضا في توجيه الإجراءات اللاحقة بأقل تكلفة.

تأثير المرافقة بعد الإنشاء على البقاء: تتدخل هياكل المرافقة كآليات حافزة تسمح بتطوير المهارات الإدارية للمقاول واستقبال وتوجيه المقاولين وتقديم المعلومات، الدعم المشورة، التدريب والتمويل، فالمؤسسات التي تستفيد من مرافقة وتمويل أكبر هي الأكثر نجاحا[1].

[1] – المرجع نفسه ، ص: 781.

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الناشئة وآليات دعمها في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنتعرف على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر والتحديات التي تواجهها والآليات التي تعتمدها الجزائر لتفعيل وتدعيم هذه المؤسسات التي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تحقيق النمو المحلي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الناشئة والنظام البيئي لها في الجزائر

اولا: تعريف المؤسسة الناشئة بالنسبة للجزائر

تم إصدار مرسوم تنفيذي من قبل المشرع الجزائري والذي يحمل رقم 20/254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات الشركات الناشئة و "المشاريع المبتكرة" و"حاضنات الأعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها وقد ذكر هذا المرسوم في فصله الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة حيث نصت المادة 11 منه على أنه تعتبر "مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية[1]:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

[1]– الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 20/254 ، المؤرخ في 15. 09. 2020.

- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

فالمشرع الجزائري لم يمنح تعريف مباشر للمؤسسات الناشئة وإنما قام بذكر أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع لكي يمنح صفة "المؤسسة الناشئة".

وصدرت في الأعداد الأخيرة من الجريدة الرسمية العديد من القوانين الخاصة ويتعلق الأمر بخاصة بمجال إنشاء الشركات الناشئة وما تحتاجه في محيط أعمالها من حاضنات أعمال ومسرعات لإضافة للمؤسسة الخاصة بدعم الشركات الناشئة أو ما بات يعرف بألجيري فانتور، ففي الجريدة الرسمية العدد 55 لسنة 2020 والصادرة بتاريخ 21 سبتمبر صدر المرسوم التنفيذي رقم 20/256 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "شركة ناشئة" مشروع إبتكاري و"حاضنة أعمال" وجاء فيه كل الشروط الخاصة بالعملية [1].

كما صدر في الجريدة الرسمية رقم 70 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر أعضاء هذه اللجنة القطاعية المسؤولة عن منح الخاص بـ "شركة ناشئة" "مشروع إبتكاري" و "حاضنة أعمال"[2].

كما صدر في العدد 73 لسنة 2020 بتاريخ 06 ديسمبر المرسوم التنفيذي رقم 356 والخاص بإنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها [1].

[1]– الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

[2]– الجريدة الرسمية العدد 70 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

ثانيا : النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

كشف تقرير مؤسسة "Startup Blink" الخاص بتصنيفات النظام البيئي للمؤسسات الناشئة (Startup Ecosystem Rankings) لسنة 2020 وجود الجزائر خارج التصنيف الذي شمل مائة (100) دولة وألف (1000) مدينة في العالم، في حين ظهرت دول عربية وأخرى افريقية .

ويعتمد تصنيف مؤسسة STARTUP BLINK للنظام البيئي القوي على ثلاثة معايير أساسية هي: عدد الشركات الناشئة والمنظمات الداعمة الأخرى: لا يشمل النظام البيئي القوي للمؤسسات الناشئة، عدد المؤسسات الناشئة فحسب، بل يجب أن يضم كذلك مؤسسات داعمة توفر الموارد والشبكات والوصول إلى مصادر التمويل.

- جودة أو نوعية المؤسسات الناشئة والمنظمات الداعمة الأخرى: لا يشمل النظام البيئي القوي عدد المؤسسات الناشئة فحسب، بل عدد المؤسسات الناشئة الناجحة في قيادة الأعمال المبتكرة فضلا عن جودة المؤسسات المرافقة للمؤسسات الناشئة.
- بيئة الأعمال والكتلة الحرجة لحساب بيئة الأعمال تم بناء متوسط مرجح يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من العناصر داخل كل بلد تقيس مدى سهولة القيام بأعمال تجارية في موقع معين الواردة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، بالإضافة إلى عناصر أخرى مثل سرعة تدفق الانترنت حرية الانترنت، الاستثمار في البحث والتطوير، ومؤشرات أخرى تمت مراجعتها من مخرجات البيانات الأولية التي جمعتها مؤسسةStartup Blink

ثالثا: المؤسسات الناشئة في الجزائر

[1]– الجريدة الرسمية العدد 73 المؤرخة في 6 ديسمبر 2020.

تأتي الجزائر حسب موقع Startupranking.com في غياب قاعدة بيانات للمؤسسات الناشئة في الجزائر في المرتبة الحادية عشر (11) بإحدى وأربعين (41) مؤسسة ناشئة مختلفة بذلك عن الدول العشرة الأولى إفريقيا،

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التى سلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع ، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 على المستوى العالمي، حتى إلى سنة2020 فقد انخفض مقارنة بالسنة الحالية بنسبة 9.2%، حيث حددتها الحكومة الجزائرية السابقة بنحو عجزا في الموازنة بنسبة 7.2% من الناتج الخام والمقدر بحوالي 13 مليار دولار،72 مليار دولار في 2019 ما يعني وعجزا في الخزينة العمومية بنسبة 11.4% من الناتج المحلي الذي يقدر ب 20 مليار دولار. وقد زادت نسبة تقليص الإنفاق العام من 30% إلى 50% في سنة 2020.

المطلب الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

نظرا للدور الأساسي والهام الذي باتت تلعبه المؤسسات الناشئة ومشاريع المقاولاتية في الاقتصاد الوطني وقصد تمكين هذه المؤسسات عمدت الدولة إلى توفير آليات دعم ومرافقة لهذه المؤسسات تركز هذه الآليات على المرافقة على جانب التمويل والتسويق والتدريب وتقديم الخبرات و الاستشارات اللازمة، وقد تجسد الدعم المقدم من طرف الدولة للشركات الناشئة في شكل دعم عن طريق المرافقة ودعم عن طريق التمويل،

أولا : آليات الدعم عن طريق المرافقة نظام حاضنات الأعمال

1. تعريف حاضنات الأعمال:

تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) حاضنات الأعمال أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة والناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم وسائل الدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات. فحاضنات الأعمال ماهي إلا مكان محدد يعمل على استضافة المشاريع التي تحمل أفكار ابتكارية في مراحلها الأولى حتى تصل إلى مرحلة النضج ويوفر هذا المكان جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الناشئة [1].

2. الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة

تسعى حاضنات الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات لمساعدة المؤسسات الناشئة على إطلاق مشاريعها منها:

- ✓ الخدمات الإدارية (إقامة المؤسسات الخدمات المحاسبية إعداد الفواتير، كتابة التقارير، تأجير المعدات).
- ✓ خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، حفظ الملفات الفاكس الانترنت، استقبال المكالمات والمراسلات).
- ✓ الخدمات العامة (توفير الأمن وأماكن التدريب، أجهزة الإعلام الآلي).
- ✓ المتابعة والخدمات الشخصية (تقديم النصح والاستشارة والنصح ومد يد العون).
- ✓ تقديم التمويل ووسيلة للوصول إلى الممولين: ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقاولة جديدة حتى تصبح مريحة وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية

[1]– علاء الدين بوضياف، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد:01، 2020، ص: 34.

ورأس المال المخاطر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين وقد تلعب دور الوسيط المالي والمنشأة.

- ✓ خدمات البنى التحتية: تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بالكامل وتستأجرها لمنشأة الأعمال بشروط مرنة وبأسعار معقولة.
- ✓ خدمات الأعمال : إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل القتية المالية الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع.
- ✓ مختلف خدمات الربط بالأفراد والربط الشبكي وتهدف الحاضنات إلى دعم التعاون والتنسيق مع المؤسسات المختصة، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية. وفي بعض الحالات تعمل على ربط ملاك الأعمال الجلد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة (تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات).
- ✓ خدمات التعليم والوصول إلى المعرفة: تقديم المساعدة فيما يخص البحث، الاستشارة والتدريب الأولي، والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق، حاضنات الأعمال تعمل على ملء الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين. خدمات بناء علامة تجارية كما تعتبر حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، وزيادة معدلات النجاح وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها [1].

[1]– ولد الصافي عثمان، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وأليات دعمها ومرافقتها، مقال، المجلد 7 ، العدد3 ، 2020، ص: 475.

إن إتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية والتدريب في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الإدارية ومواضيع أكثر تخصص (حقوق) الملكية والقوانين والتشريعات الإدارية...)، كما سبق الإشارة إليه فليس من الضروري أن يكون المقاول ذو درجة أكاديمية.

المرحلة الثانية وهي مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة:

تستمر هذه المرحلة من مرحلة البدء في تنفيذ فكرة المشروع وإلى غاية بلوغ مرحلة النضج والتوسع من سنة إلى ثلاث سنوات، وتعمل الحاضنة خلال هاته المرحلة على تقديم كل الخدمات التي . شأنها أن تسهل عل رائد الأعمال تنفيذ فكرته على أرض الواقع من بأقل التكاليف، فبعد تعاقد المقاول مع الحاضنة وانضمامه إليها يمكنه الاستفادة من البنى التحتية (مكاتب، ومرافق) التي توفرها الحاضنة بأسعار معقولة وعموما تختلف الخدمات المقدمة خلال هذه المرحلة باختلاف طبيعة الحاضنة، وكذلك طبيعة المشروع، كما تعمل الحاضنة على حشد الموارد المالية من خلال جمع التبرعات والتمويل الجماعي بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذ الفكرة، كما يتم الإشراف والتوجيه خلال مراحل تنفيذ المشروع، وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية المتخصصة من قبل إدارة الحاضنة كما سيستمر التدريب خلال هاته المرحلة أيضا، وكل الخدمات المقدمة قبل الحاضنة شأنها أن تساعد المؤسسة الناشئة على تحقيق معدلات نمو عالية.

المرحلة الثالثة مرحلة التخرج من الحاضنة:

وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسع نشاط الشركة الناشئة ونموها، وبروزها في عالم الأعمال كفكرة خلاقة، ويتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة بعد العمل على تدويلها، وتسويقها الكترونيا، ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج

حسب جملة من المعايير على غرار عوائد الشركة أو مستوى التوظيف، بدلا من وقت البرنامج، وبالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الاستمرار في الاستفادة نشاطه من خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا انقطاعه خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج.

4. نماذج لبعض حاضنات الأعمال الرائدة في الجزائر:

عرف العمل بنظام الحاضنات لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة تأخرا ملحوظا في الجزائر ولكن هذا لم يمنع من ظهور حاضنات أعمال رائدة في مختلف تخصصات ريادة الأعمال ومن أمثلة هذه الحاضنات:

* **حاضنة أعمال سيلابس Sylabs** : تأسست سيلابس عام 2015، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة بالقرب من البريد المركزي، تعمل هذه المؤسسة على تقريب ودمج الشركات ذلك الناشئة في النظام البيئي البادي الجزائري، ويتم خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة وتوفير الأدوات من الريادية الضرورية للنجاح في السوق الجزائري، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقتهم، كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال التواصل والتقرب مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص محليا وعالميا وتشجيع ريادة الأعمال في الجزائر.

* **حاضنة أعمال سابير بارك بسيدي عبد الله:** وتعرف بالوكالة الوطنية لترويج لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها هي مؤسسة في قطاع العام تأسست عام 2004 ، يقع مقرها

الرئيسي في سايبر بارك في مدينة سيدي عبد الله الجزائر العاصمة، وتهدف هذه المؤسسة إلى إنشاء نظام بيئة ريادي وطني من خلال تشجيع الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة الفعالة في الاقتصاد الجزائري. حاضنة أعمال بيكوس: يقع مقر بيكوس في مدينة الجزائر المحمدية بالجزائر، ومنذ ذلك الحين، تقدم هذه المؤسسة خدمات استشارية وتوجيهية، بالإضافة إلى تدريبات للشركات الجزائرية في مجال الأعمال. تشمل خدماتها تسريع المشاريع والدعم والتوجيه وعقد فعاليات ومؤتمرات حول ريادة الأعمال.

حاضنة أعمال فكرة تيك Fikra Tech : و تعرف كذلك بمركز تنمية التكنولوجيات المتطورة التي يقع مقرها في بابا حسن، بالعاصمة، وتعد مؤسسة تابعة للقطاع العام متخصصة في العلوم والتكنولوجيا، وتتمثل خدماتها في دعم المشاريع المبتكرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا وفي مجال البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، والمساعدة في زيادة القيمة وكذلك من خلال التدريبات. حاضنة معهد حبة وهو معهد في شكل حاضنة تابع للعالم الجزائري المغترب البروفيسور بلقاسم حبة تقع في بلوزداد الجزائر العاصمة معهد حبة حاضنة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة[1] الأعمال في الجزائر من خلال تسريع نمو الشركات الناشئة باستعمال أدوات مثل Think Thanks Fablabs كما تملك مجلسا علميا لتقييم المشاريع ومراقبتها.

الحاضنات الجامعية حاضنة أعمال جامعة المسيلة:

بغية تطوير وتشجيع الأفكار الابداعية والريادية في الوسط الجامعي والمساهمة في تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع منتجة تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية لمرافقة هذه المؤسسات من خلال تشكيل هيئات على المستوى الجامعة وتتمثل في دار المقاولاتية

[1]– موقع https://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria ، تاريخ الاطلاع عليه: 2023/04/22 .

في بعض الجامعات أو حاضنات أعمال في جامعات أخرى وتعتبر حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف بالمسيلة نموذج ناجح من الحاضنات في الوسط الجامعي.

تهتم حاضنة أعمال جامعة مسيلة برواد الأعمال من ذوي الكفاءات الجامعية الطلبة والباحثين القادرين على تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لتقديم مشاريع، ومؤسسات ناشئة ذات أفكار إبداعية سواء كانت مشاريع، خدمات، منتجات نماذج عمل، أو اختراعات. ضمن قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الصناعة التجارة الصيدلة والطب الاتصالات تكنولوجيا المعلومات الطاقة والطاقات المتجددة، الرسكلة والبيئة، أو أي تقنية تهدف إلى استثمار المصادر المتوفرة لدعم واستمرارية المؤسسات الناشئة ونجاحها، وتطوير عملها لترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل نقطة إنطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية المستدامة، تحت شعار لديكم الفكرة ولدينا الدعم والمرافقة[1].

بالإضافة إلى أن هناك حاضنات أعمال استحدثت مؤخرا تتمثل في حاضنة أعمال جامعة المدية، جامعة البليدة 1، جامعة قالمة، جامعة الوادي، جامعة عنابة ،جامعة ورقلة جامعة بومرداس، جامعة بسكرة، جامعة غرداية، جامعة تلمسان، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بقسنطينة.

ثانيا : آليات الدعم التمويلية

- تعد اشكالية التمويل من أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات والشركات الناشئة في الجزائر في الوقت الراهن، لذا تبنت الدولة أسلوبا تمويليا جديد ومغاير للأساليب الكلاسيكية القائمة على الفروض البنكية، يقوم هذا الأسلوب على مبدأ المرافقة والمشاركة الميدانية وقد تجسد في اطلاق صندوق خاص لتمويل المؤسسات

[1]– موقع حاضنة الأعمال جامعة المسيلة : https://www.univ-msila.dz/ تاريخ الاطلاع عليه 2023/04/238 .

الناشئة في سنة 2020 كما أن قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لا سيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها، كما تضمن القانون اعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تسهيل حصول هذه المؤسسات على العقار الصناعي لتوسعة مشاريعها الاستثمارية بالاضافة إلى تدابير أخرى منها:

- تسهيل ولوج المؤسسات الناشئة للطلب العمومي عبر تكييف دفتر الشروط الذي يلزم بضرورة اللجوء إلى المناولة مع المؤسسات الناشئة
- إعادة تفعيل أحكام المادة 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15_247 المؤرخ 16 سبتمبر 2015 المتضمن في تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العمومي، عبر إصدار قرار السيد وزير المالية، المبرمج في هذا الشأن بغرض دعم المؤسسات الناشئة.
- حث القطاعات الوزارية الجماعات الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية على ترقية الشراكة المالية مع الشركات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة.
- تسهيل حصول الشركات الناشئة على العقار الصناعي لتطوير وتوسيع مشاريعهم.
- اتخاذ تدابير تحفيزية جبائية من أجل حث المتعاملين العموميين والخواص على اللجوء إلى الحلول المبتكرة التي تقدمها المؤسسات الناشئة [1].

أيضا هناك صيغ تمويل كلاسيكية توفرها الجزائر لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة الجديدة صيغ تمويل كلاسيكية مثل [1].

[1]– موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية https://www.interieur.gov.dz، تاريخ الاطلاع عليه: 2023/24/20

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[2]:

أصبح يطلق عليها تسمية الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، وهي وكالة أنشئت على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة أوتوسيع في النشاط وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي ولها فروع جهوية ومن أهم مهامها :

- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها.
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل. تقوم مخصصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب منها الأمانات التخفيضات في نسب الفائدة.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة4: هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وقد عرف في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية[3].

---

[1]– مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر _الواقع والمأمول_، مقال، المجلد 07 ، العدد 03، جامعة غرداية الجزائر، تاريخ النشر 31/01/2021، ص: 353.

[2]– مكربي أسماء ، صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة حاسي مسعود ورقلة (2014_2017)، مذكرة ماستر، الجزائر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017_2018، ص: 11.

[3]– موقع www.cnac.dz، أطلع عليه يوم 2023/05/6

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**[1] وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ولها فروع محلية مكلفة بعدة مهام منها:
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق للتشريع والتنظيم المعمول به.
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة والمرافقة.
- منح القروض بدون فوائد.
- تقييم علاقة متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

وقد تم استحداث وزارة منتدبة خاصة بالمؤسسات الناشئة والتي يعول عليها مستقبلا لخلق القيمة المضافة من خلال تصدير خدماتها للخارج وجلب العملة الصعبة وتوظيف اليد العاملة، فهي تطمح إلى إنشاء نحو 1500 مؤسسة ناشئة ومبتكرة مع نهاية سنة 2021 حسبما كشف عنه الوزير المنتدب لدى الوزير الأول وليد ياسين موضحا أن هذا هدف واقعي بالنظر إلى أن الوزارة تركز على الجانب النوعي وليس الكمي، في هذا الصدد قامت الوزارة بإنشاء منصة إلكترونية لتمكين أصحاب الشركات وحتى أصحاب المؤسسات المبتكرة ممن لم تحصلوا بعد على السجل التجاري لتسجيل أنفسهم.

كما تم إقرار مجموعة من التسهيلات لمرافقة أصحاب هذه الشركات وكذا الشباب الراغب في إنشاء شركات مماثلة سواء من الجانب التنظيمي أو من الجانب التمويلي كون هذه المؤسسات لا يمكن تمويلها عن طريق القروض البنكية، ومن بين هذه الإجراءات:

- إقرار العديد من الإعفاءات الضريبية، حيث تمت المصادقة على المرسوم التطبيقي الخاص بهذه الإعفاءات.

[1]– مكربي أسماء، مرجع سابق، ص: 11.

- إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة فهو بمثابة حل مؤقت فقط، لأن القوانين التي تتضمن صيغة التمويل بالمخاطرة، لم تصدر بعد في الجزائر، وهذا نتيجة عدم تطور النظام المصرفي الجزائري ووجود تداخل بين عمل البورصة والبنوك في الجزائر، وربما ستسعى الجزائر مستقبلا لفتح رأس المال أمام القطاع الخاص من أجل تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق "رأس المال المخاطر" وهذا بمساعدة بورصة الجزائر التي يجب أن تفعل لأن هذه السبيل الوحيد الذي يضمن تمويل هذه المؤسسات مستقبلا فالدولة الجزائرية لا يمكنها الاستمرار في تمويل ودعم هذه المؤسسات، لأنها تستنزف خزينة الدولة وبدون مقابل مثلما حدث سابقا مع مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث تستطيع الدولة وحتى اليوم استرجاع بعض القروض الممنوحة للشباب [1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر

تواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة في الجزائر نظرا لطبيعتها وخصوصيتها من جهة، ومن جهة أخرى كونها حديثة الظهور مما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها ومرافقتها، فالمؤسسات الناشئة التي تقوم على أساس فكرة ابتكارية من الصعب أن تتجسد هذه الفكرة في مشروع منتج لأنها تواجه عدد من التحديات والعوائق التي غالبا ما تحول دون نجاح واستمرارية هذه المؤسسات الناشئة، وتتمثل أهم هذه التحديات في:

1. **التمويـل** : يعتبر التمويل من أبرز العقبات التي تواجه الشركات الناشئة، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه الشركات سواء كان تمويل بذرة للبدء بإطلاق الشركة أو تمويل نمو لتوسيع أعمالها أو تمويل تسريع لزيادة النمو بمعدل أسرع.

[1]– مفروم برودي، مرجع سابق، ص: 353.

ولحسن الحظ بدأت تظهر مبادرات وشركات استثمار مخاطر وحتى مسرعات نمو ولو بشكل تدريجي لتشجيع وتسهيل الحصول على التمويل إلا أنه لا يكفي، حيث ما تزال هناك فجوة ما بين الشركات الناشئة المناسبة لتلقي النمو، والمستثمرين (أفراد أو شركات) الذين يعرضون أموالهم فيها، لكن التمويل لا يمثل مشكل للجميع مع هناك العديد أنه تحدي مهم، الناشئة التي مولت نفسها بنفسها ورفضت عروض التمويل التي وصلتها كونها لم تتفق مع رؤيتها.

2. صغـر حجم السوق: إن تحدي تسويق منتج الشركة الناشئة يعتبر من التحديات الهامة التي تواجه هذه الشركات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة والضامن لاستمراريتها بتحقيق العوائد وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي مع أن الشركات الناشئة في الجزائر ليست بالعدد الكبير بالمقارنة مع دول أخرى إلا ان هذا له تبريره بصغر حجم السوق المحلي عموما. هناك عدة عوامل تلعب دور يجعله صغيرا سواء عدد السكان، نسبة انتشار الانترنت، تسهيل الدفع الالكتروني، ثقافة الشركات بحد ذاتها، لكن في ظل صغر حجم السوق لا بد للشركات الناشئة أن تبحث بدائل تسويقية أخرى، مثل التسويق الالكتروني.

3. انعـدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة:

تأسيس شركة ناشئة أمر يحتاج لخبرات متنوعة، بالإضافة إلى المستوى العلمي والتقني الكبير الذي يجب على صاحب الشركة الناشئة أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل والتسويق والإستراتيجية، وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى صاحب الشركة أو المؤسسة سيضطر ان يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة، وفي هذه الحالة يجب أن يعطيه حصة من شركته. كما تتجسد أيضا انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة في عدم وجود دراسة جدوى

احترافية لمشروع الشركة وتتعلق هذه الدراسة عادة بالدراسة المالية المتعلقة بتقييم الاحتياجات التمويلية للشركة خصوصا في بدايتها والدراسة التسويقية التي تتعلق بتسويق المنتوج وإيجاد الأسواق وكيفية الوصول للزبائن والتعريف والترويج للمنتوج بمختلف الوسائل خصوصا الترويج عن طريق شبكة الانترنت، بالإضافة إلى ذلك هناك دراسة جدوى فنية وتتعلق بهيكلة الشركة وتحديد مهام المكلفين بها بدقة ووضع أهداف واستراتجيات بعيدة المدى للشركة لذا نجد أغلب المؤسسات الناشئة التي لم تستمر في نشاطها أو فشلت كان ذلك نتيجة عدم إعداد دراسة جدوى محترفة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الاستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

4. فريق العمل:

إن العمل الجماعي والعمل كفريق له أهمية كبرى للشركات والمؤسسات الناشئة إذ معظم التجارب الناجحة للشركات الناشئة بدأت عملها كفريق وقد يظهر هذا التحدي بداية من قسم موارد بشرية في الشركة منوط به استقطاب الموظفين للعمل فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعرف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناءا على الكفاءة، تعاني الشركات الناشئة من عدم قدرتها بسرعة الحصول على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، فقد تنشر عدة إعلانات لكن طالما هي شركة ناشئة لم يسمع بها الكثيرون فلن يظهر الإعلان للمهتمين فعلا، أحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقتة، لكن كيف نصل لهؤلاء؟ يمكن أن نصل إليهم في البحث في منصات العمل الحر التي توفر مختلف من المهارات التي يمكنك طلبها والتعاقد معها لإنجاز العمل المطلوب بدقة واحترافية، كما توفر هذه المنصات الاستشارات اللازمة حسب مجال نشاط المؤسسة الناشئة بفضل الخبراء القائمين عليها.

5. تهميش الشريحة الناشطة في المجتمع :

ويقصد بها تلك الفئة التى تمارس أعمالها من مقرها الخاص وتحقق أرباحا و فوائدا ذاتية وأخرى تساهم في رفع الناتج المحلي ، فمن الضروري الإلتفات إلى هذه الفئة المنسية ومحاولة التقرب إليها من طرف الجهات المحلية المعنية قصد تقنين نشاطها وتوسيع عملها ليتم دمجها ضمن المؤسسات الناشئة بعد ما تم تجاهلها عن غير قصد.

خاتمة

مما سبق نستخلص أن المؤسسات الناشئة تشكل إحدى الرهانات الأساسية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر وتحقيق بعض أهداف التنمية ومواجهة الآفات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وما إلى ذلك ، إلا أن المؤسسات الناشئة في بلدنا لا زالت في بدايتها وذلك بحكم بعدها عن المجال التكنولوجي ضف إلى ذلك وعي وثقافة الفرد الجزائري،

كما أن نجاح هذا التوجه يستلزم الدعم والمرافقة وتوفير المناخ الملائم في مختلف القطاعات من قبل الدولة ،وبالرغم مما جسدته الدولة في خلق آليات حديثة مثل حاضنات الأعمال والشروع في صياغة جملة من التشريعات والقوانين التي تساعد المؤسسات الناشئة على العمل في ظروف حسنة ومنح امتيازات جبائية بالإضافة إلى إجراء تعديلات هيكلية حكومية إلا أن هذه المؤسسات تحتاج إلى الرعاية ، التمويل والاحتضان.

من هنا توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر المؤسسة الناشئة كيان حديث النشأة يعتمد في الغالب على التكنولوجيا و يهدف لطرح فكرة إبداعية في ظل احتياجات مالية كبيرة .
- المؤسسة الناشئة هيئة تبحث عن نموذج اقتصادي ناجح يحقق لها النمو والربح السريع والاستمرارية تواجه المؤسسات الناشئة صعوبات تعيق نجاحها على غرار التمويل والخبرة والبنية التحتية لذا وجب خلق آليات ترافقها.
- تملك المؤسسات الناشئة مميزات تسمح لها بالتكييف والمرونة مع التغيرات والتطورات العالمية والقدرة على القيام بدور هام في مجال التنمية.
- تساهم حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الناشئة من خلال تحقيق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما يعتبر العنصر الأساسي للتنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو المحلي.

- تعاني المؤسسات الناشئة من نقص و يرجع ذلك لعدة عوامل أهمها:

– عدم الاهتمام والدعم الكافي وعدم وضوح الرؤية المستقبلية وضبابية القوانين الخاصة بها

– تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة للمؤسسات الناشئة،والعراقيل الإدارية التى لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات الجزائرية.

– اهتمام الحكومة الجزائرية بدور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية الإقتصادية فقط ويظهر ذلك من خلال وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ،كما أنشأت لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20–254 المؤرخ في 15سبتمبر 2020.

التوصيات والاقتراحات :

لا تزال الجزائر تعاني من تخلف في مجال التنمية المحلية ولم تحقق الغاية المرجوة لذا من الضروري أن نوصي بـ:

- تحسين البيئة القانونية لإدارة المؤسسات في الجزائر وضرورة التفرقة بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة نشر ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري من خلال وسائل الإعلام والتواصل.
- دور الجامعة في ترسيخ فكرة المؤسسات الناشئة والقيام بدور تحفيزي وتوعوي لدى الطلبة الجامعيين بالتوجه نحو قطاع الأعمال الحرة والترويج للامتيازات والمكاسب المحققة.
- إقامة شراكات مع مستثمرين أجانب ذو تكنولوجيا عالية في مجال إنشاء مؤسسات ناشئة بغية اكتساب الخبرة ونقل التكنولوجية.

- خلق تسهيلات للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات ناشئة ومنح تحفيزات جبائية كالإعفاء الضريبي في مرحلة النشأة وتسهيلات تنظيمية لتحسين عملها.
- وضع آلية للتشاور والحوار الدائم بين الجماعات الإقليمية والمؤسسات الناشئة.
- إنشاء بنك وطني خاص بتمويل المؤسسات الناشئة تفعيل دور حاضنات الأعمال باعتبارها الآلية الأنجع في مجال مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة
- العمل على خلق شبكة تواصل بين المؤسسات الناشئة لتبادل الخبرات وتوحيد الجهود.
- خلق هيئة عليا وطنية من المختصين تشرف على متابعة انشغالات المؤسسات الناشئة والمبادرة في تقديم الحلول الملائمة.
- العمل على سن القوانين والتشريعات وتكيفها مع ظروف وأوضاع حاملي الأفكار الإبتكارية و خلق آليات دعم ومرافقة مثل حاضنات الأعمال.

بالإضافة إلى التوصيات السابقة الذكر انبثق عن دراستي اقتراح جد مهم ويساهم في نهضة التنمية المحلية في الجزائر ألا وهو :

- **التقرب من أفراد المجتمع الناشطين الممارسين فعلا ميدانيا لأعمالهم الحرة والتى لها الدور الفعال في دعم التنمية المحلية وذلك من خلال استقطابهم لدمجهم وتقنين نشاطهم كآليات تفعيل في التنمية المحلية.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب:

1. أحمد عبد اللطيف رشيد ،أساسيات التخطيط للتنمية، مصر،المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع ،2006 .
2. عبد الرزاق محمد الديملي، الإعلام والتنمية، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2012 .
3. سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن، دار النشر للتوزيع، 2007.
4. محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية للمفاهيم والقضايا، الأردن، دار مكتبة إسراء للطبع والنشر والتوزيع، 2009.
5. محمود محمد محمود، ناجي أحمد عبد الفتاح، التنمية في ظل عالم متغير، مصر دار السحاب للنشر والتوزيع ،2008.
6. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية – ممارسات فاعلون ، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.
7. رشوان حسين عبد الحميد، التنمية اجتماعيا، ،ثقافيا، ، إداريا وبشريا، الأردن، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
8. سامية محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2000.
9. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي(التنمية المحلية)، الطبعة 1، مصر، دار الجمعية للطباعة والنشر ، 2001.
10. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، لبنان، دار النهضة العربية، 1983.

11. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، مصر ،المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1998.
12. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيروت، المجد،2007.
13. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013.
14. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2001.
15. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر بحوث ودراسات ،2000.
16. خضيري حنفي، أساسيات الاستثمار والتمويل، مصر، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،2000 .

المقالات والمجلات العلمية:

1- أحمد غريبي ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 12، الجزائر، جامعة المدية، 2010.
2- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، 2018.
3- بن جيمة مريم، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03 ،السنة 2021.

4- بوغنيني سميحة، دراسة تقييمية لواقع تمويل وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، بشار جامعة طاهري محمد، 2020.

5- بداوي إيمان، اعتماد مبادئ إدارة الجودة الشاملة كآلية لدعم وإنجاح المؤسسات الناشئة مجلة نور للدراسات الاقتصادية، الجزائر، سعيدة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، العدد 11، ديسمبر 2020.

6- بورنان مصطفى وصولي علي ، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، 2020.

7- نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8 ،الجزائر ،بسكرة، جامعة محمد خيضر ، 2012.

8- عادل مختاري، آليات دعم المؤسسات الناشئة كأحد الحلول لمحاربة البطالة دراسة حالة الجزائر ،الجزائر ،المسيلة،مجلة جامعة محمد بوضياف ،2021.

9- علاء الدين بوضياف، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد:01، 2020.

10- عبد الرحمن خليل، رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_ دراسة حالة شركة SOFINANC ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، 2019.

11- ولد الصافي عثمان، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر واليات دعمها ومرافقتها، مقال، المجلد 7 ، العدد3 ، 2020.

12- نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية ، مجلة العلوم الإنسانية والسياسية، العدد 8 ،الجزائر ،بسكرة، جامعة محمد خيضر ، 2012.

13- مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر _الواقع والمأمول_، مقال، المجلد 07 ، العدد 03، الجزائر، جامعة غرداية، ، تاريخ النشر 2021/01/31.

14- ياسين تليلي دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر _ دراسة حالة لولاية ورقلة، مجلة الباحث، العدد 20 ، الجزائر، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح ،2020.

المداخلات العلمية:

1. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستوى التشغيل، مداخلة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، جامعة الوادي ، يومي5 و 6 ماي 2013.
2. بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، إستراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، الجزائر، جامعة المدية ، يومي 3 و 4 مارس 2008.
3. شريقي عمر، الإطار العام للسياحة المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر،الجزائر، جامعة سطيف، 2008.
4. عادل مختاري ، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، الجزائر، بسكرة، جامعة محمد خيضر ، 2019.

5. عصام عمر الجمل، معوقات الشركات الناشئة من وجهة نظر أصحابها، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، ليبيا، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد ، 21 سبتمبر2019.شريقي عمر، الجزائر،الجزائر، جامعة سطيف ، يومي 14 و 15 أفريل 2008.

المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. بن ناصر محمد، دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة) ، مذكرة ماستر، الجزائر،بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.
2. محمد سبتي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP)، مذكرة ماجستير، الجزائر ،قسنطينة، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009_2008.
3. مكربي أسماء ، صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة حاسي مسعود ورقلة (2014_2017)، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ، 2017_2018.
4. عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
5. حكيم عليان وآخرون، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، الجزائر، 2011.

6. ياسين بوضاموز، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،الجزائر،جامعة جيجل، 2011.
7. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في القانون العام، الجزائر، جامعة تلمسان، 2011.
8. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2001.
9. بن ناصر محمد، دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مشتلة المؤسسات (محضنة بسكرة) ، مذكرة ماستر، الجزائر،بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016.
10. عصام عمر الجمل، معوقات الشركات الناشئة من وجهة نظر أصحابها، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، ليبيا، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد ، 21 سبتمبر 2019.
11. خالد إدريس، فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة – دراسة إشرافية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، ورقلة جامعة قاصدي مرباح ، 2008 .
12. خضيري خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، الجزائر، جامعة الجزائر3،2010.

المراسيم و القوانين :

- الجريدة الرسمية العدد 55 لسنة 2020 الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 2020.
- الجريدة الرسمية العدد 70 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020.
- الجريدة الرسمية العدد 73 من سنة 2020 الصادرة بتاريخ 6 ديسمبر 2020.

- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 20_254 ، المؤرخ في 15. 09. 2020.

المواقع الإلكترونية :

1. موقع https://sylabs-dz.com/incubators-in-algeria

تاريخ الاطلاع عليه: 2023/04/22

2. موقع حاضنة الأعمال جامعة المسيلة : https://www.univ-msila.dz

تاريخ الاطلاع عليه 2023/04/23

3. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

https://www.interieur.gov.dz، تاريخ الاطلاع عليه: 2023/04/20

4. موقع www.cnac.dz، أطلع عليه يوم 2023/05/6

5. موقع: https://www.alrab7on.com ، أطلع عليه يوم : 29 /2023/04

6. حميسي، المؤسسات الناشئة مستقبل أيدي الشباب، موقع:

http://WWW.echhaab. Com أطلع عليه يوم 21_03_2021.

المراجع باللغة الأجنبية

1-André Joyal, le développement local, Edition l'iore, Paris, 2002.

2-Danis Uailât, comportements Spatiaux et milieux innovateurs in encuslopédie, Edition Economico, Paris, 1986,

3-Joseph ljugie, Pierre delfoud et cloude la cour, Espace régional et aménagement de territoire, Dolloz, Paris, 2000,

الفهرس

إهــداء

الشكـر

مقدمـة.....01

الفصل الأول : الإطار النظـري للتنمية المحليـة.....09

المبحث الأول : أساسيات حول التنمية المحلية.....10

المطلب الأول : التطور التاريخي ومفهوم التنمية المحلية.....10

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية.....15

المطلب الثالث: دعائم وخصائص التنمية المحلية.....20

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية.....22

المطلب خامس : أهم العناصر المتعلقة بالتنمية المحلية.....24

المبحث الثاني : نظريات التنمية المحلية......33

المطلب الأول: نظرية أقطاب النمو ونظرية التحيز الحضري.....33

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير متوازن.....34

المطلب الثالث: نظرية المقاطعة الصناعية والوسط المجدد.....35

المطلب الرابع: نظرية القاعدة الصناعية ووسائل الاتصال.....37

المطلب الخامس : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية. ..37

الفصل الثاني : تأثير المؤسسات الناشئة في التنمية محلية.....46

المبحث الاول : التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة.....47

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الناشئة وأهميتها 47

المطلب الثاني: ميزات المؤسسات الناشئة.....58

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة.....64

المطلب الرابع: الأسباب والعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة 67

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الناشئة وآليات دعمها في الجزائر 72

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الناشئة والنظام البيئي لها في الجزائر.....72

المطلب الثاني: آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.....75

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر.....85

خاتمة 89

قائمة المراجع 92

مـلخص مذكـرة الماستر

أولـت الجزائر اهتمامها في السنوات الأخيـرة بالشباب خاصة الفئة المبدعة، محاولة التركيز على ما يعرف بالمؤسسات الناشئة كأحد أهم البدائل التى يمكن الإعتماد عليها مستقبلا في مسار التنمية المحلية ، حيث تحاول إيجاد بنية خاصة بتبادل المعلومات وتطوير المؤسسات الناشئة وتوسيع أنشطتها من خلال خلق آليات حديثة مثل حاضنات الأعمال تسمح بنموها و استمرارها ، توصلت الدراسة بأن الجزائر لم تستطع مواكبة هذا النوع من المؤسسات و بقيت تواجه تحديات نظرا لحداثتها و صعوبة تمويلها ،

فالجزائر تحتاج إلى توفير مناخ ملائم لتطور هذه المؤسسات و حبذا لو تصبح العملية عكسية من خلال استقطاب الأطراف الفاعلة في دعم التنمية المحلية و دمجها في آليات تفعيل التنمية المحلية كالمؤسسات الناشئة .

الكلمات المفتاحية :

1 – المؤسسات الناشئة / 2– التنمية المحلية / 3– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4 – حاضنات الأعمال / 5– آليات تفعيل / 6– دعم

Abstract of The master' s thesis

Algeria has paid attention in recent years to young people ,especially the creative category, trying to focus on what is known as Startups as one of the most important alternatives that can be relied upon in the future in the path of local development as it is trying to find a structure for exchanging information, developing emerging institutions and expanding their activities through the creation of modern mechanisms such as incubators Business allows its growth and continuity. The study concluded that Algeria could not keep pace with this type of institutions and continued to face challenges due to its modernity and difficulty in financing it,

Algeria needs to provide an appropriate climate for the development of these institutions, and it is desirable if the process becomes reverse to attract actors in support of local development and integrate them into the mechanisms of activating local development such as Startups.

Keywords: 1-Startups/2-local development/3-Small and Medium Enterprises 4-Incubators/5- The mechanisms of activating/6- Support .